



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النسب الديمقراطي



٠١٠٤٨ ٠٨٤٢:٢٠٠٤

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

مدير النشر: الحسين بوسحابي

المدير المسؤول: المصطفى براهمة

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثة

ضيف العدد : **أيوب حبراوي**



ان تأسيس الفصيل لم يكن رغبة ذاتية في اضافة رقم جديد في الحركة الطلابية بل هو نتاج موضوعي لتحليل وتقييم الوضع الراهن للحركة الطلابية



التأطير السياسي أهم سلاح التغيير الثوري

ضرورة تأطير وتنظيم كادحي البوادي وبناء التحالف العمالي الفلاحي

كلمة العدد

المعمرون الجدد والمتخصصة في المنتوجات الزراعية التصديرية الأكثر استهلاكاً للماء كالحوامض والطماطم والخضر والموجهة للتصدير نحو الأسواق الأوروبية. فحوالي 85٪ من مياه السودان تذهب لسقي الزراعات التصديرية، بينما تم تهميش المجال البوري (85٪ من المجال الزراعي) الذي أصبحت ساكنته من الفلاحين الفقراء والمتوسطين تحت رحمة تقلبات التساقطات المطرية.

هذه السياسة الطبقيّة كانت نتاجها كارثية على كافة المستويات. فعلى المستوى الاقتصادي فشلت في تحقيق الأمن والسيادة الغذائية للمغرب الذي أصبح يستورد معظم حاجياته الاستهلاكية من الخارج من حبوب وزيوت وسكر ولحوم، وعمقت أزمة الماء والعطش لجزء كبير من الساكنة والمناطق المهمشة. وعلى المستوى الاجتماعي عمقت معاناة كادحي البوادي الذين فقروا أو نهبت أراضيهم مما دفع بالكثير منهم إلى التحول إلى يد عاملة في ضيعات كبار الفلاحين أو ترك أراضيهم والهجرة نحو المدن للعمل في الصناعة أو في المهن المهمشة.

إن هذا الواقع المأسوي الذي تعيش فيه ساكنة البوادي وخاصة الفلاحون الفقراء، والذي يدفع بها في العديد من المناطق إلى الانتفاضة والاحتجاج، يفرض على قوى اليسار وفي مقدمته اليسار الماركسي استحضار قضية الإصلاح الزراعي في برامجه السياسية كمدخل لحل أزمة البادية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وهذا يتطلب من هذه القوى التوجه نحو تأطير وتنظيم الفلاحين الكادحين للنضال من أجل حقهم في الأرض والماء وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية بتوفير الشغل والمرافق الاجتماعية من صحة وتعليم، وتوجيه هذا النضال ليصب في النضال العام للشعب المغربي من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. وفي هذا الإطار يندرج نضال الماركسيين وفي مقدمتهم النهج الديمقراطي للتقدم في بلورة التحالف السياسي بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء عبر بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كشرط سياسي لمواجهة السياسة الطبقيّة السائدة وتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ببلادنا في أفقه الاشتراكي.

تعيش البوادي المغربية على إيقاع أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة كجزء من الأزمة الشاملة التي تعيشها بلادنا والتي هي انعكاس للسياسة الطبقيّة للنظام المخزني المتمحورة حول خدمة مصالح الكتلة الطبقيّة السائدة والامبريالية.

وقد تعمقت هذه الأزمة بسبب التداعيات الكارثية لجائحة كورونا على الأوضاع المعيشية والمادية للفلاحين الصغار والمتوسطين وخاصة في المناطق المهمشة حيث تضاعفت مظاهر الفقر والبطالة والبطش الاجتماعي وبالتالي اضطرار الكثير من الضحايا إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية بحثاً عن الشغل وموارد العيش في ظل غياب أي دعم يذكر من طرف الدولة المخزنية.

وأكد أن أزمة كادحي البادية ستتفاقم أكثر مع الجفاف الذي بدأ يلقي بظلاله على الموسم الفلاحي الحالي الذي يظهر أنه سيكون سيئاً مما يعني أن نسبة النمو المتوقعة ستكون ضعيفة ولن تتجاوز في أحسن الحالات 3٪. وليست هناك من حلول على المستوى الاقتصادي سوى المزيد من الاستدانة وبالتالي المزيد من التبعية ورهن بلادنا للمؤسسات المالية الامبريالية، وعلى المستوى السياسي سوى المزيد من الاستبداد المخزني وتشديد إحكام القبضة الأمنية القمعية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية.

إن الاختيارات الاقتصادية السائدة لم ولا تتأسس على خدمة المصالح الأساسية للشعب المغربي بل على خدمة مصالح الأقلية الطبقيّة السائدة من برجوازية كمبرادورية وملاك الأراضي الكبار والمافيا المخزنية. وتظهر هذه الاختيارات بشكل بارز في المجال الفلاحي حيث وجهت جميع إمكانيات الدولة والأراضي المسترجعة والموارد المائية لخدمة مصالح ملاك الأراضي الكبار.

فبعد الاستقلال الشكلي فوّتت الدولة في عهد الحسن الثاني معظم الأراضي المسترجعة لكبار الفلاحين والأعيان وللنخب العسكرية والأمنية والسياسية الموالية للنظام في إطار تقوية وتوسيع قاعدته الطبقيّة. ونهجت سياسة السدود لتوفير المياه للضيعات العصرية (المجال الفلاحي الخصب والسقوي) التي يملكها هؤلاء

السياسة الاقتصادية وقضية الهيدروكربونات والمعادن بالمغرب

ما لم يكشف عنه الاعلام الغربي بخصوص الأحداث الأخيرة بكاراخستان

معطلو بلدة "كرامة" بين مطرقة البطالة وسندان الوعود

أوكرانيا : تناقض مصالح النيتو يؤجل الحسم

فلسطين: ماذا يحدث في حي الشيخ جراح بالقدس

نادرة سعدي (فلسطين)

والتعمير، كانت قد عقدت اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لإنشاء 28 وحدة سكنية في حي الشيخ جراح، وكذلك اتفاقيات فردية مع الأهالي لإقامة مساكن لهم في الحي، تعهدت بموجبها بأن يتم تفويض وتسجيل ملكية الوحدات السكنية بأسمائهم، لكن نتيجة "حرب العام 1967، فإن عملية التفويض وتسجيل الملكية لم تتم"، وفقا للتصريح.

في مايو أيار 2021، أعلن المستوطن بتسالئيل سموتريتش أنه سيقترح حي الشيخ جراح برفقة المتطرف يتمار بن غير وعدد من أعضاء الكنيست البرلماني الإسرائيلي عن تحالف "الصهيونية الدينية" فوقعت صدامات بين فلسطينيين ومستوطنين في حي الشيخ جراح تحديا في الشارع الذي من المتوقع إخلاء العائلات الفلسطينية منه.

وفي أغسطس 2021 عقدت جلسة استماع بشأن مصير 4 عائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وكانت المحكمة أمهلت ممثل "الدولة الإسرائيلية"، وقتا إضافيا لحل المسألة فقد سقط مقترح القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا، خلال جلسة المحكمة التي تنظر في التماسات 4 عائلات فلسطينية ضد قرارات إخلائها من منازلها في حي الشيخ جراح، وإحلال مستوطنين مكانهم، بعد أن رفض أهالي الحي والمستوطنين التوصل للتسوية بالشكل المقترح. وكان حل التسوية المقترح ينص على أن تبقى العائلات الفلسطينية في بيوتها مقابل تعريضهم بـ "سكان محميين"، وهو مقترح مكرر وليس جديدا، أما الجديد في مقترح تسوية القضاة فيقوم على أن المحكمة كانت ستعتبر الجيل الصغير (الحالي) من أهالي حي الشيخ جراح هو "الجيل الأول" وليس أبناء الجيل الثالث كما هم معروفون اليوم، وهو ما يؤجل ويعوق إمكانية ترحيل السكان من بيوتهم لعشرات السنوات. وأجلت المحكمة البت بالقرار دون تعيين موعد جديد لجلسة أخرى.

يقطن الشيخ جراح أكثر من 3 آلاف فلسطيني على مساحة أراض تقدر بنحو ألف دونم، وهي آخر ما تبقى لهم من أراض بعد مصادرة آلاف الدونمات من أراضي السكان التي أقيمت فوقها 3 مستوطنات تعرف بمستوطنات التلة الفرنسية

ويستهدف الاحتلال الإسرائيلي حي الشيخ جراح التابعة لمحافظة القدس المحتلة.

من أجل إنشاء تواصل جغرافي استيطاني والحد من الترابط الجغرافي الفلسطيني مع أسوار القدس القديمة.

ويتهدد المنطقة التي يوجد بها 28 منزلا خطر الإخلاء والتهجير القسري، وإحلال المستوطنين، في حين صادقت الحكومة الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس على إقامة حي استيطاني وسط الشيخ جراح يضم 500 وحدة استيطانية، وتوفر الدوائر الحكومية الإسرائيلية للجمعيات الاستيطانية الملفات والمستندات والوثائق المزيفة التي تدعي ملكيتها للأرض والعقارات قبل نكبة عام ١٩٤٨.

ويمثل وضع مدينة القدس، المقدسة عند اليهود والمسلمين والمسيحيين، قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالفلسطينيون يرغبون في أن تصبح القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية وتعتبر معظم الدول المستوطنات التي بنتها إسرائيل هناك غير شرعية. وتجادل إسرائيل في ذلك متذرعة بصلاحيات توراتية وتاريخية بالأرض إضافة إلى ضرورات أمنية وحجج قانونية.

والإدارية لعام 1970 في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست"، صرح وزير العدل أنه "سيتم احترام ما قام الوصي الأردني في القدس الشرقية"، مما يعني أن الصفقة مع الأونروا سيتم احترامها. ومع ذلك، في عام 1972، توجهت لجنة الطائفة السفارديّة ولجنة يسرائيل بالكنيست إلى المحكمة للاعتراض على ملكية الممتلكات في الحي. في عام 1982، طالبوا بإيجار هذه العقارات وحكمت المحكمة العليا في إسرائيل لصالحهم. سُحح للمستأجرين بالبقاء طالما دفعوا الإيجار.

وطيلة الوقت سعت جماعات يهودية أخرى إلى الحصول على عقارات في الشيخ جراح قالوا إنها كانت مملوكة لليهود، بما في ذلك مجمع فندق شفرد، وكرمة المفتي، ومبنى المدرسة المأمونية، ومدرسة شمعون الصادق/شمعون هتصادق، وحي نحلات شمعون.



في عام 2001، اقتحم مستوطنون إسرائيليون قسماً مغلقاً من منزل عائلة الكرد ورفضوا المغادرة، بدعوى أن العقار مملوك لليهود. في عام 2008، قضت المحكمة المركزية في القدس بأن ممتلكات شمعون هتصادق تنتمي إلى لجنة المجتمع السفاردي. كانت العائلات العربية تتمتع بوضع مستأجر محمي طالما أنها دفعت الإيجار، لكن عدة عائلات رفضت الدفع، وانتهى الأمر بالإخلاء. تم إخلاء عائلة الكرد في نوفمبر 2008. استند حكم المحكمة إلى فاتورة بيع من العهد العثماني تم الطعن في أصالته عام 2009 على أساس أن المبنى قد تم تأجيره فقط لمجموعة السفارديم.

في أغسطس آب 2009، طردت المحكمة عائلتي الحنون والغاوي من منزلين في الشيخ جراح وانتقلت عائلات يهودية بناء على حكم المحكمة العليا بأن العقار مملوك لليهود. وأدان منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سري القرار قائلاً: "هذه الإجراءات تزيد من التوترات وتقوض الجهود الدولية لتهدئة الظروف لمفاوضات مثمرة لتحقيق السلام".

وفي أبريل نيسان 2021 أعلنت وزارة الخارجية الأردن، عن مصادقتها لـ 14 اتفاقية، وتسليمها إلى أهالي حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، عبر وزارة الخارجية الفلسطينية، وهي وثائق جديدة تضاف إلى مجموعة من وثائق سابقة كانت قد سلمتها أيضا للجانب الفلسطيني، تدعم تثبيت حقوق أهالي الحي بأراضيهم وممتلكاتهم.

سلمت خارجية الأردن، شهادة تبين أن وزارة الإنشاء

افاق الفلسطينيون صبيحة يوم الأربعاء التاسع عشر من كانون الثاني يناير على صور الهدم والدمار في مدينة القدس وتحديدا في حي الشيخ جراح، حيث قامت قوات الاحتلال الاسرائيلية بهدم بيت الفلسطيني محمود صالحية والاستيلاء على ارضه. وكانت هذه القضية قد اشغلت الرأي العام المحلي في الاسبوع الاخير. وهذا ضمن حملة شعواء تمتد منذ عدة سنوات يشنها المستوطنون وبلدية القدس بدعم حكومي استيطاني، للاستيلاء على حي الشيخ جراح وإخلاء سكانه الفلسطينيين.

فما هي قصة حي الشيخ جراح ولماذا هذا الحي بالذات؟

تأسس حي الشيخ جراح على سفح جبل المشارف، الذي اشتق اسمه من مقبرة الشيخ جراح الذي سمي على

اسم حسام الدين الجراح، الذي كان يعيش في القرن 12 وكان اميرا وطبيبا شخصيا لصالح الدين الايوبي القائد العسكري الذي حررت جيوشه القدس من الصليبيين.

بدأت أعمال البناء السكنية الأولية عام 1865 من قبل أحد مشاهير المدينة، رباح الحسيني، الذي شيد قصراً كبيراً بين بساتين الزيتون بالقرب من ضريح الشيخ جراح وخارج باب العامود. دفع هذا العديد من وجهاء المدينة القديمة للهجرة إلى المنطقة وبناء منازل جديدة. أصبح حي الشيخ جراح أول حي عربي تقطنه أغلبية مسلمة في القدس يتم بناؤه خارج أسوار البلدة القديمة.

منذ عام 1948، كان حي الشيخ جراح على حافة منطقة محظورة تخضع لدوريات الأمم المتحدة بين القدس الغربية والجيب الإسرائيلي على جبل المشارف. يقسم المدينة جدار يمتد من الشيخ جراح إلى بوابة ماندلباوم. نظراً لأن نقل الملكية الدائم كان غير قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فقد وضعت المنطقة تحت الولاية القضائية الأردني عام 1956، نقلت الحكومة الأردنية 28 عائلة فلسطينية إلى الشيخ جراح، ممن هُجروا من ديارهم في القدس أثناء نكبة عام 1948.

وقم ذلك بموجب صفقة بين الأردن والأونروا والتي نصت على تنازل العائلات عن صفة اللجوء مقابل سندات ملكية المنازل الجديدة بعد 3 سنوات من الإقامة.

خلال حرب 1967، احتلت إسرائيل القدس الشرقية، بما في ذلك الشيخ جراح. أثناء مناقشة "قانون الأمور القانونية

لا بد من عه المقاومة الشعبية

بني تجيت

الصناع المنجمين ينتصرون

فبعد تقديم المدير الاعتذار المطلوب، وبعد مفاوضات، حقق المعتصمون أهم مطالبهم في مقدمتها تراجع المديرية الإقليمية للطاقة والمعادن عن قراراتها السابقة، قرارات مجحفة في حق المنجمين التقليديين وكافة كادحي وكادحات جبل بوضهر... فهنيئاً للمعتصمين على انتصارهم، انتصار جاء بفضل وحدتهم ونضالهم الميداني خارج مكاتب/مطابخ الإدارات... لكن حذار من تلاعبات/مراوغات الإدارات، فكل شيء مرتبط بموازن القوة. التراجع عن الاتفاقيات، وضرب المكتسبات وارد في أي لحظة.

خاض خلال الأسبوع المنصرم الصناع المنجمين ببني تجيت نضالاً توج بفرض أهم مطالبهم. لقد اعتصم العشرات من الصناع المنجمين (artisans miniers)، والعشرات من كادحي مناجم المنطقة، اعتصاماً مفتوحاً أمام الإدارة المحلية لـ "كاديظاف CADETAF" العمومية، مطالبين الجهات المسؤولة بالغاء القرارات المتهورة التي أعلنت عنها المديرية الإقليمية للطاقة والمعادن. في بداية الاعتصام رفض المعتصمون استقبال المدير الإقليمي احتجاجاً على تصريحاته السابقة، تصريحات قد تكون مست كرامتهم.



صفرو

وقفة احتجاجية ضد الإقصاء والتهميش

نظم الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو وقفة الاحتجاجية اليوم الجمعة 28 يناير



2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً أمام مستشفى الإقليمي محمد الخامس وذلك من أجل مركز استشفائي إقليمي دي جودة ومجاني وتعليم جيد موحد ومجاني و تشغيل أبناءنا المعطلين والمعطلات وخفيض اسعار المواد الغذائية وفواتير الكهرباء والماء بنية تحتية وفضاءات خضراء وضد الإقصاء والتهميش وحرمان مجموعة من الأسر، تمكينهم بشواهد الاحتياج وجواز الصحي وغلاء اسعار المواد الأساسية وفواتير الكهرباء والماء و التضييق على عمل مناضلي ومناضلات الجمعية.

أجهزة الدولة المغربية في خدمة الباطرونا

ومشروعية مطالبها، فقد أصدرت المحكمة حكماً لصالح الباطرون. وملف استئناف العاملات ينتظر...

- عمال "المحمدية شوز" للأحذية، وبعد شهر من الانتظار، فقد بدأت الأحكام تصدر لصالح العاملات والعمال، فمتى سيتم التنفيذ؟

- بعض ضحايا BIMO بضواحي المحمدية، ينتظرون تنفيذ الحكم رغم هزالة التعويض المحكوم به.

- ملفات بعض عمال SNTL العمومية (فرع المحمدية)، تنتظر مصيرها...

- لا جديد في ملف شركة "سامير"، وذلك رغم النضالات التي يقوم بها عمال وعاملات الشركة، والمعروف أن الدولة المغربية كدولة تتحمل المسؤولية فيما آلت إليه هذه المعلمة...

الخلاصة: ان مختلف أجهزة الدولة في خدمة البرجوازية الرأسمالية وفي خدمة مختلف المفترسين، وتبقى المقاومة والنضال الميداني ودعم أصدقاء الطبقة العاملة، أسلحة ناجعة بين أيادي العمال والعاملات دون نسيان أو تناسي بناء أدوات التغيير الاستراتيجي، في مقدمتها حزب الطبقة العاملة المؤطر والمنظم لعموم الطبقات والفئات الكادحة الأخرى.

1 - على مستوى مديريات الشغل الإقليمية.

كلما اشتكت ضحايا الخروقات (الطرد من العمل، اغلاق لا قانوني، عدم تصريح لدى الصناديق الاجتماعية...) والا دفعت المندوبيات الضحايا الى اللجوء الى القضاء.

2 - على مستوى اللجن الإقليمية فهي شبه غائبة في قضايا تتعلق بـ"النزاعات الشغلية" التي كانت وراء تأسيسها.

3 - على مستوى القضاء: تبقى أغلب ملفات العمال والعاملات في رفوف المكاتب، وحتى اذا قررت محكمة ما النظر في الملفات، فان أغلب الأحكام تكون لصالح الباطرونا، وأذا وقع أن صدر حكم لصالح الضحايا، فان التنفيذ يبقى في غالب الحالات معلقاً.

العديد من الباطرونا يصرحون أن أيديهم طويلة...

4 - من الأمثلة الحية:

- بالدار البيضاء، حوالي 300 عاملة وعامل بشركة أنترطرونيك يعانون من التشرذم إثر الاغلاق خارج المساطر القانونية بدون أي تعويض يذكر. أجهزة الدولة المعنية غائبة تماماً.

- خياطات عادل (بالدار البيضاء)، رغم عدالة

بلدة "كرامة": استمرار معتصم الشباب المعطل

رغم الأجواء الباردة جدا والثلوج التي تعرفها المنطقة منذ ليلة أمس والمستمرة لحدود كتابة هاته الأسطر يبقى الصمود والإصرار دافعا لهؤلاء الشباب المعتصمين من أمام جماعة كرامة ان يتجاوزوا كل الصعاب دفاعاً عن حقهم العادل والمشروع في الشغل والعيش الكريم.

اذ نعتبر عن تضامننا اللامشروط مع ضحايا البطالة والتهميش والإقصاء ونحمل كامل المسؤولية للمسؤولين محلياً وإقليمياً بعمالة ميدلت فيما قد يطال هؤلاء الشباب جراء هذه الظروف المناخية القاسية ونطالب بالاستجابة الفورية لمطالبهم.

كما ندعو كافة الأحرار من داخل بلدة كرامة وكل أحرار الوطن الدعم والمساندة في معركتهم البطولية.



فصيل طلبة اليسار التقدمي: بيان بمناسبة 24 يناير

4 - تضامننا مع نضالات الجماهير الشعبية وكافة الحركات الاحتجاجية وعلى رأسها نضالات الأساتذة المتعاقدين في معركتهم من أجل إسقاط التعاقد والحق في الوظيفة العمومية.

5 - تحيّننا لرفاقنا ورفيقاتنا في فصيل طلبة اليسار التقدمي، الصامدين(ات) في كافة المواقع الجامعية، بمناسبة الذكرى الحادية عشر لتأسيس فصيلنا المكافح.

6 - معاهدتنا للشعب المغربي والجماهير الطلابية بأننا لن نحيد عن درب النضال من أجل حق أبناء(ات) الكادحين(ات) في تعليم شعبي ديمقراطي مجاني وذو جودة.

7 - تشبّثنا بخطط النضال الجماهيري الديمقراطي الوحدوي الواعي والمنظم، عبر تنظيم وتوحيد نضالات الحركة الطلابية وإعادة بناء أوطم كمهمة عاجلة.

8 - دعوتنا كافة الفصائل التقدمية والديمقراطية إلى استلهام الدروس والعبر من الهبة النضالية وتحمل المسؤولية التاريخية من أجل معركة وطنية على أرضية ملف مطلبية موحد يستجيب للتطلعات المشروعة التي عبرت عنها كافة القطاعات والفئات الطلابية.

عاش التوجه الطلابي الديمقراطي

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، جماهيري ديمقراطي
تقدمي ومستقل

الاعتقالات، المتابعات...) وعلى النقيض من ذلك نسجل طوراً صاعداً من المقاومة والصمود لمختلف الطبقات والفئات الشعبية المستهدفة (أساتذة التعاقد، طلبة، معطلين، عمال وفلاحين...) وكما تحل هذه المناسبة أيضاً في سياق مسلسل الإجهاز على التعليم العمومي وخصوصته في إطار توجهات الليبرالية الجديدة التي ينفجها النظام المخزني القائم بإيعاز من الدوائر والمؤسسات الامبريالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) . مع استمرار الأزمة التنظيمية للحركة الطلابية وتغييب المنظمة النقابية أوطم، وهو ما يسهل مأمورية المخزن في الزحف على المزيد من المكتسبات التاريخية للطلاب على مستوياتها المادية والديمقراطية والبيداغوجية.

وارتباطاً بما سبق نعلن ما يلي:

1 - تحيّننا لكافة شهداء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن نقابتنا الطلابية العتيدة.

2 - تنديدنا بمحاولات الاجهاز على مجانية وعمومية التعليم العمومي وحرمان الطلاب من أبسط حقوقهم العادلة والمشروعة.

3 - تضامننا المطلق واللامشروط مع كافة النضالات التي تخوضها الجماهير الطلابية في إطار أوطم بكافة المواقع الجامعية.

يستحضر فصيل طلبة اليسار التقدمي الذكرى التاسع والأربعين على فرض الحظر القانوني التعسفي على منظمة الطلاب المغاربة "الإتحاد الوطني لطلبة المغرب" في 24 يناير 1973 وذلك بهدف كبح نضالات الحركة الطلابية وحرمان الطلبة والطالبات من إقرارهم النقابي -أوطم-.

استطاعت -رغم هذا القمع- الجماهير الطلابية بفعل نضالها وإبداعها أن ترفع الحظر القانوني عن المنظمة في 8 نونبر 1978. كما يتزامن يوم 24 يناير من كل سنة مع ذكرى "يوم المعتقل" ويحل شهر يناير وتحل معه ذكرى استشهاد الأبطال، شهداء الانتفاضة المجيدة يوم 19 يناير 1984، وشهداء الحركة الطلابية زبيدة خليفة وعادل الأجاوي في 20 يناير 1988، وشهداء الحركة التلاميذية سعيد بودفت وفريد أكروخ 21 يناير 1987.

إننا إذ نستحضر هذه التضحيات التي قدمتها الفصائل التقدمية برفع الحظر القانوني على أوطم فإننا نستحضر في الآن ذاته مهمتنا في إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة لكل الطلاب، من أجل تصدي لكل المخططات الطبقية التي تستهدف الجامعة وحق أبناء وبنات الشعب المغربي في التعليم.

تحل هذه المناسبة في سياق الهجوم الطبقي على القوات اليومية للجماهير الشعبية والتراجع عن مساحات مهمة من مكتسباته وتضييق الخناق على حرياته (رفع سن التقاعد، ارتفاع الأسعار، ضرب الحق في الشغل، تقليص المنح، القمع،

على أبواب مؤتمرها 15:

فروع جمعية المعطلين (ج و ح ش م) تخوض معارك الشغل

المجلس لطلب الحوار .

التدخل اسفر عن اعتقالات مع الرفس والسب وكذا نزع بعض الهواتف للمناضلين بالقوة وحجز مكبر الصوت، وكذلك تم تفريق الجماهير الشعبية الملتفة بالقوة.

لحدود كتابة هذا البلاغ لازال الرفاق المعتقلين قيد التحقيق وهم كل من ، رفيق التازي ، احمد جيد ، سعيد



بلحسين

نعلن للرأي العام كفرع محلي ما يلي:

- تشبّثنا: ببراءة رفاقنا، واطارنا ج و ح ش م م .
- ادانتنا: للتدخل القمعي في حقنا لثينا عن الاستمرار في معركتنا العادلة والمشروعة.
- عزمنا: مواصلة النضال حتى تحقيق مطالبنا عن طريق فتح حوار جدي ومسؤول .
- دعوتنا: لكل الاطارات المناضلة وكل ابناء الشعب

1 فرع سلوان : بلاغ اعتقال

استمرارا في الهجوم المنهوج والمتواصل على المصالح المادية والمعنوية لعموم الجماهير الكادحة، والاجهازات المتتالية من طرف النظام اللاوطني اللاديمقراطي ، اللاشعبي على المكتسبات التاريخية والديمقراطية للشعب المغربي ،توصلنا باعتقال رفيقنا في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع سلوان يوسف علاوي يوم أمس بمدينة زاو، وذلك لديناميته النضالية ،دفاعه على مصالح الجماهير وتواجده الدائم في كل المحطات النضالية، إلى حدود كتابة هذه الأسطر يخوض رفيقنا في إضراب عن الطعام داخل المخفر بذات المدينة ، ونحن أمام هذا الوضع فإننا نحمل كامل المسؤولية للنظام القائم إلى ما ستؤول إليه الأوضاع الصحية والنفسية لرفيقنا، كما نعلن تواجدها لدعم رفيقنا ميدانياً يوم غد الذي يتزامن مع تقديم رفيقنا بالحكمة الابتدائية بالناظور.

وعليه ندعو كل الاطارات الديمقراطية المناضلة و كل المناضلين الشرفاء الحضور غدا صباحا من أجل دعم قضية الرفيق. (26 يناير 2022).

ملحوظة : لقد تم إطلاق سراح المناضل المعتقل فيما بعد

2 - فرع جرسف: بلاغ عاجل

"اطلقوا سراح رفاقنا ، ارفعوا اياديكم عن جمعيتنا"

استمرارا في معركته النضالية على ارضية الشغل والتنظيم، نفذ الفرع المحلي بجرسيف كما كان مسطرا في البرنامج النضالي وقفة احتجاجية امام المجلس البلدي للمدينة ، صباح يومه الاثنين 24 يناير 2022 ، ومباشرة بعد بدء الوقفة نتفاجأ بتدخل قمعي لمنع الوقفة ومنع لجنة من الفرع من الدخول لوضع مراسلة لدى رئيس

التضامن معنا حتى تحقيق مطالبنا وإطلاق سراح رفاقنا.

عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب اطارا مناضلا وصامدا

المجد الخالد للشهداء، الحرية للمعتقلين السياسيين (24 يناير 2022)

3 - فرع سيدي المختار: الاعتصام المرفوق بالمبيت الليلي في يومه الأول. فرغم الظروف المناخية الصعبة حيث الأجواء الممطرة والبرد القارس فكل هذا الزخم من الإكراهات الطبيعية لن يثنيانا عن الصمود والاستمرار. (27 يناير 2022)

عاهدنا العائلات _إما_ التشغيل _إما_ الممات

4 - تالسينت: نظم فرع الجمعية وقفة نضالية أمام قيادة البلدة، احتجاجا على الاقصاء و التهميش، احتجاجا على محاصرة الجمعية في مختلف جهات المغرب... مرددين من جديد.

"ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال".

5 - فرع الناظور: بيان تنديدي

تلقينا في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع الناظور خبر اعتقال مناضل فصيل الطلبة القاعديين موقع الناظور ، ومناضل الجمعية الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين فرع سلوان ، الرفيق يوسف العلاوي على خلفية نضالاته في الحركة الطلابية والجمعية الوطنية، وعليه فإننا نعلن للرأي العام تضامننا المبدئي مع الرفيق يوسف ، كما ندين الاعتقالات التعسفية التي تطال المناضلين الشرفاء في جميع الاطارات المناضلة.

خمسة أسباب للانضمام إلى النقابة

4 - الصحة والسلامة

أماكن العمل المنقبة هي أكثر أماناً، وهذه حقيقة. ذلك لأن النقابات العمالية لن تسمح بأن يعرض العمال حياتهم للخطر من أجل تحقيق أهداف الإنتاج أو توفير الأموال للشركة. الأشخاص الوحيدون الذين يتمتعون بالسلطة الأخلاقية لتقييم المخاطر هم أولئك الذين يواجهون هذه المخاطر بأنفسهم. والطريقة الوحيدة ليكون لكم صوت هي وجود نقابة عمالية. بدعم من النقابة، يمكنكم بثقة قول لا للعمل الخطر دون فقدان وظيفتكم. النقابات العمالية تشن حملات بلا كلل من أجل ظروف عمل أكثر أماناً، ويعود الفضل لها في تحقيق معظم المكاسب في مجال الصحة والسلامة في مكان العمل.

5 - التضامن

النقابات العمالية لها شبكة مذهلة تمتد عبر العالم. الاتحادات العالمية مثل الاتحاد الدولي للصناعات -الذي لديه أكثر من 600 نقابة عضو في 140 دولة- يمكنها أن تستخدم عضويتها التي تقدر بالملايين لتوجيه انتباه أضخم الشركات. يمكن للاتحادات الدولية أن تثير قضية خطيرة يتم تجاهلها على مستوى المصنع أو المكتب، مع الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسيات. في كثير من الأحيان لا تكون الإدارة العليا للشركة على دراية بالمشكلة التي تحدث محلياً، كما يمكن للاتحادات الدولية المساعدة في حل مشكلة ما على الأرض. عند الانضمام إلى نقابة، فأنتم تنضمون إلى أسرة عالمية.

الاتحاد الدولي للصناعة

لعمال مدى الحياة حتى ينتقلوا إلى عالم العمل الجديد.

3 - المساواة

النقابات العمالية تناصر الحقوق المتساوية والأجور المتساوية. وتحارب التمييز ضد العرق، والجنس، والتوجه



الجنسي، والإعاقة. وتشجع على الاحترام وصيانة الكرامة في مكان العمل. كما تعمل نقابات العمال على تعزيز حقوق الأمومة، والمرونة في العمل وأجور الأبوة، لتهيئة الظروف من أجل تقاسم مسؤوليات الرعاية. واليوم تقود المرأة بعضاً من أكبر النقابات العمالية في العالم، وتشجع النقابات المرأة والشباب على تولي أدوار قيادية في هياكل النقابات. بصفتم ممثلين نقابيين، يمكنكم جعل مكان عملكم أفضل.

الآن وأكثر من أي وقت مضى فإن الانضمام للنقابات هو أمر مهم، باعتبار أن 26 مليارديراً يمتلكون أصولاً تعادل ما يملكه أفقر 50% من سكان العالم، حيث يواجه الناس العاديون صعوبات كبيرة في تغطية نفقات الحياة. تكافح النقابات العمالية من أجل حصول العمال على حصة أكثر إنصافاً من الأرباح، مما يؤمن اقتصاداً سليماً ومجتمعاً مستقراً. إذن فماذا تقدم هذه النقابات؟

1 - أجوراً ومزايا أفضل

لقد ثبت أن العمال الأعضاء في نقابات عمالية يكسبون أكثر من العمال غير المنضمين للنقابات. تستخدم نقابات العمال القوة الجماعية للمفاوضة من أجل الحصول على رواتب أفضل، ومعاشات تقاعدية، والعطلات، والتأمين الصحي، والأجر المرضي، والعمل الإضافي، وأكثر من ذلك. وتقوم النقابات العمالية بمفاوضات مضمرة مع الإدارة بغية التوصل إلى أفضل اتفاق ممكن للعمال والموظفين. حتى لا تضطرون للقيام بذلك بأنفسكم.

2 - الحماية الشخصية

النقابات تساندهم. فهي لا تخبركم بحقوقكم فحسب، بل ستدافع أيضاً عن هذه الحقوق. إذا عاملكم صاحب العمل بشكل غير عادل، فيمكنكم الاعتماد على دعم وتمثيل يتمتع بالخبرة من نقابتكم. فممثل النقابة العمالية هو شخص موثوق به تلجؤون إليه عندما تكونون غير راضين عن العمل أو عندما تتصرف الإدارة بشكل سيئ. وبما أن أماكن العمل تمر بمرحلة تحول عن طريق الأتمتة والروبوتات، فإن النقابات العمالية تطالب بالتدريب والتعلم والحماية الاجتماعية

أسئلة في بوصلة العمل النقابي

عبد الحفيظ اسلامي

التقدمية عن الممارسات الأخرى؟

*هل يمكن أن نبني البديل النقابي الديمقراطي التقدمي المكافح (مهمته تلطيف الاستغلال) خارج أطروحة البناء الملموس لحزب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين المعبر السياسي والطبقي عن قيادة المشروع المجتمعي للقضاء على الاستغلال (مهمة سياسية للحزب الطبقي)؟

*إذا كان العديد من البيروقراطيين الحاليين هم من مناهضي البيروقراطية في أمس ألا نساهم (خارج الجواب عن هتين المعادلتين) فقط في إعادة إنتاج الارستقراطية العمالية / البيروقراطية النقابية أو زبنائها واستباحة استمرارية التحكم البورجوازي والمخزني في القيادات النقابية، أو الذيلية لها، أو تسييد الذهنية الانشطارية (لكل جماعة دكانها النقابي أو تموقعها)؟...

*ماذا يعني الترحال النقابي؟ ألا يجسد مظهراً لأزمة البديل الديمقراطي التقدمي داخل الحركة النقابية بالقدر الذي يجسد أيضاً أزمة الديمقراطية داخل التنظيمات النقابية؟

"الوقت لا ينتظر" لينين.

*هل يمكن مناهضة البيروقراطية النقابية (الخط البورجوازي في الحركة النقابية) جدياً في غياب تصور مكتوب جامع للبديل



النقابي العمالي يتفق عليه النقابيون الماركسيون وعموم النقابيين التقدميين والديمقراطيين: أين نشغل؟ كيف نشغل؟ ما هي مبادئنا وأهدافنا؟ كيف نؤمن الممارسة النقابية في خدمة الطبقة العاملة وليس في استخدامها؟ من هم حلفاؤنا داخل النقابة وفي الحركة النقابية والسياسية؟ ما هي القواعد المبدئية أو الخطوط الحمراء في تمييز الممارسة النقابية الديمقراطية

ارفعوا أيديكم القدرة عن رفيقنا محمد سعيد

وشركاتها الاستغلالية مع الدولة المغربية ضد مصالح الطبقة العاملة المغربية.

- تدعوا الطبقة العاملة للتخالف والتضامن من أجل الوقوف الحازم في وجه هذا التحالف الطبقي الذي يضرب مصالحها.

- تعبر عن قناعتها الراسخة في كون الخروج من هذا الاستغلال الرأسمالي يقتضي من الطبقة العاملة الانخراط الفعلي في تأسيس حزبها السياسي المستقل وهو المشروع الذي سيعلم عنه النهج الديمقراطي في مؤتمره الوطني الخامس صيف هذه السنة.

النهج الديمقراطي
السكرتارية الوطنية
للمجلس العمالي

على أثر الشكاية الكيدية ضد رفيقنا محمد سعيد من طرف الشركة الألمانية للأحذية بالمدينة العرائش التي كان يشتغل بها قبل طرده تعسفا لأسباب نقابية ولدفاعه على مصالح الطبقة العاملة. لم تكف الشركة الألمانية بطرد رفيقنا بل رفعت دعوى كيدية ضده لدى الضابطة القضائية وتم استدعاؤه اليوم الخميس 20 يناير 2022 على الساعة العاشرة صباحاً بمقر مديرية الأمن بالعرائش. لهذا فإن السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي إذ تعبر عن تضامنها المطلق مع الرفيق محمد سعيد عضو السكرتارية فإنها: - تدين التخالف الطبقي بين الامبريالية

التأثير السياسي أهم سلاح التغيير الثوري

الأهداف، ويرجع ذلك الى غياب أدوات التغيير الفعالة، في مقدمتها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ما يستتبعه ضرورة سيرورة التغيير الثوري الذي سيجعل هذا النضالات المشتتة، الضئيلة، الضيقة تصب كروافد في نهر التغيير الطبقي الاستراتيجي.

في هذا الإطار اختارت جريدة النهج الديمقراطي ملف "التأثير السياسي" كأهم سلاح التغيير المنشود لهذا العدد، وذلك كمحاولة أولية للإجابة عن تساؤلات تتعلق بمهام التأثير السياسي، نظريا وممارسة.

يعرف المغرب حاليا احتداد الصراع الطبقي، حيث تنخرط أوسع الجماهير في المقاومة من أجل حقوقها المشروعة. فمن أحزمة الفقر بالمدار الحضاري الى قرى عمق المغرب، ومن أسرة التعليم الى الفئات الاجتماعية المقصية والمهمشة مروراً بقطاعات عمالية وشبابية، نجد الضحايا تناضل، تارة ضد امتدادات المخزن المحلية، وتارة ضد ناهبي الأراضي ومختلف المفترسين من ملاكين الأراضي الكبار والباطرونات الرأسمالية...

رغم التضحيات والصمود، فإن هذه المقاومة تبقى بدون تحقيق أهم

الانتفاضات الشعبية بالمغرب وبناء أدوات التغيير الثوري

معاد الجحري

الإطلاق منذ الاستقلال الشكلي، هي حركة 20 فبراير المجيدة كحركة سياسية شعبية واسعة أرادت القضاء على الفساد والاستبداد. هنا أيضا حاولت الاتجاهات الإصلاحية فرض سقف سياسي على الحركة هو شعار الملكية البرلمانية الأمر الذي ساهم ضمن عوامل أخرى في تقسيم صفوف الحركة.

وما أن تمكن النظام من إخماد الحركة، بأساليب القمع والمناورة والانتفاف، حتى انطلقت حركات شعبية في المناطق المهمشة وحركة المقاطعة الاقتصادية تميزت كلها بطابعها السلمي وبحضور أقوى للجوانب المتعلقة بالتنظيم والوعي (دفاعات مطلبية مدققة، شعارات واضحة، أشكال نضالية جد منظمة، قيادات تحسن التفاوض واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي...). مرة أخرى كانت النتيجة ضعيفة مقارنة بحجم التضحيات (شهداء ومئات المعتقلين وشهور طويلة من المظاهرات...)

إن هذا الوضع المحجوز يساهم في زرع الاحباط واليأس وفقدان الثقة في القوى المناضلة ويثبت ضرورة مضاعفة الجهود لتسريع سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كمهمة عاجلة. وهي كذلك، لأن الأوضاع في بلادنا مقبلة على انفجارات اجتماعية أخرى قد تكون أقوى وأوسع ولكن قد تذهب سدى بسبب الركوب عليها وقمعها بشكل دموي دون أن تحقق أهدافا تذكر. إن بناء هذا الحزب من الطراز الجديد الذي ننشد ضروري لتوحيد المعارك وبناء الجبهة الشعبية الموحدة والسير بالجماهير المنتفضة نحو إسقاط المخزن والظفر بالسلطة. وهذا أمر ممكن ونعتقد أن السيرورة التاريخية لنضال شعبنا تسمح باستنتاج واضح وهو أن أسلوب التغيير الثوري في بلادنا هو الانتفاضة الشعبية والإضراب الجماهيري والعصيان المدني. إن تشييد هذا الصرح يتطلب من بين ما يتطلب توجيه عملنا للأحياء الشعبية وإعادة الاعتبار للعمل النقابي العمالي ووسط الفلاحين الكادحين ويتطلب بذل الاجتهاد لانضاج الجانب التكتيكي لدى القوى الثورية لاستثمار جيد للحظات المد الجماهيري إعادة بناء يتوبيا ثورية في خضم وسط آلاف المناضلين الديمقراطيين انطلاقا من الماركسية بزعم الفكر الشيوعي وتجديد روح التضحية والفضاء والإيمان العميق بفكرة الثورة وأن الثورات هي محرك التاريخ.

إن بناء الجبهة الشعبية الموحدة يتطلب خوض النضال المشترك مع القوى المعنية والهجوم الموحد وكذلك خوض الصراع خاصة مع الاتجاهات الاستسلامية فيها وهذا نفسه يفترض وجود هذا الحزب العمالي كتنظيم قوي ومتماسك لبنائها وقيادتها وفتح المجال لأفاق رحبة أمام انجاز مهام التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية.

لترتيب الأوضاع. أما الحزب الشيوعي المغربي الذي تم حله سنة 1959 في عهد حكومة عبد الله ابراهيم، الأمر الذي دفعه إلى تغيير اسمه لحزب التحرر والاشتراكية سنة 1968، فقد تحول مع الزمن إلى حزب ذليل للحركة الوطنية في إطار ما سمي بنظرية طريق التطور للرأسمالي



السوفييتية، وتخلى عن الجوهر الثوري للماركسية كما تخلى عن مهمة بناء حزب الطبقة العاملة، فقد كان موقفه مخزيا حيث جاء في بلاغ له بالمناسبة "إن انتفاضة 23 مارس 1965 تجسيد عقيم ومحدود للوعي لدى الجماهير وهو ما أدى إلى فشلها، فالغضب لا يعني الحزم والعنف ليس بوسعه أن يؤدي الا للقمع".

وعرفت نهاية السبعينات نضالات قوية للبرجوازية الصغيرة بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أعتقد أنها تجاوزت موقعها الطبقي ومشروعها المجتمعي لدرجة أنها خلقت أوهاما قاتلة لدى بعض الطاقات والأطروحات والاتجاهات في الحركة الماركسية-اللينينية المغربية على هذا الحزب. غير أن انتفاضة 20 يونيو بالبيضاء تجاوزت قيادة هذا الحزب ووضعت حدا للبعث الانتهازية بالركوب على النضالات الشعبية للضغط على النظام ومعالجة تناقضاته الداخلية.

وتميزت انتفاضة 1984 بدور أبرز لليسار الثوري وخاصة منظمة "إلى الأمام" في تفجيرها وفي امتدادها لتشمل لأول مرة بعد انتفاضة 59-58 المناطق المهمشة للمغرب العميق ومشاركة الجماهير الفلاحية فيها حول مطالب عامة. أما منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي كانت قد دخلت للتو حقل العمل السياسي القانوني فقد روجت ما استطاعت إلى ذلك سبيلا لأطروحتها المتعالية المعروفة بتدني الوعي لدى الجماهير.

وبعد انتفاضة دجنبر 1990 بفاس، توسعت رقعة النضال بشكل كبير جدا، وتسارعت وتيرة الهزات الاجتماعية خاصة مع بداية الألفية. وكانت علامتها الأبرز في تاريخ بلادنا على

خاض الشعب المغربي وقواه التقدمية منذ الاستقلال الشكلي ولازال ملحمة نضالية حقيقية تشكل الانتفاضات الشعبية والهزات والحركات الاجتماعية المتنوعة أبرز معالمها. ورغم الطابع العضوي الغالب الذي ميز هذه المحطات وإن كان متفاوتا من انتفاضة لأخرى، ورغم الطابع الاجتماعي، على العموم، للدوافع المباشرة التي فجرتها، باستثناء حركة 20 فبراير التي تعد حركة سياسية شعبية منظمة، فإن هذه الكفاحات المجيدة إنما تعبر في الجوهر عن التطلعات العميقة لشعبنا المناضل لإنهاء السيطرة الامبريالية على بلادنا والتخلص من نظام الاستعمار الجديد المترتب عن أوافق لاسيل سان كلو واكس لبيان كما أملتها الامبريالية الفرنسية واسقاط الاستبداد وقرار الديمقراطية والعيش الكريم.

إن هذه النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء في البوادي والمراكز القروية وكادحو الأحياء الشعبية والبرجوازية الصغيرة في المدن رغم توسعها لتشمل مختلف مناطق بلادنا وطول نفسها ورغم التضحيات الجسيمة لم تؤدي ليوثنا هذا لقطائع نوعية مع الأوضاع القائمة سوى مكتسبات جزئية في مجال الحريات يعمل النظام على الإجهاد عليها. أما المكتسبات الاجتماعية التي تم انتزاعها أو استرجاعها عقب عدد من المواجهات فقد تم الاجهاز عليها بالفعل بعد أن مرت العاصفة. ولا يرجع السبب في ذلك فقط للقمع الدموي الذي ووجهت به رغم طابعها السلمي الغالب وأوهام القوى الإصلاحية المتمثلة في إصلاح المخزن تدريجيا وبالتوافق معه حتى ولو أدت بها هذه الأوهام في العديد من المحطات إلى الاصطفاف إلى جانبه ضد الكفاحات الشعبية كما سنرى، وإنما وبالأساس، إلى غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المستقل والجبهة الشعبية الموحدة، الأمر الذي يجعل أن هذه النضالات لا تهدد الموقع الطبقي للكتلة الطبقة السائدة المستندة إلى جهاز الدولة المخزني، لأن هذه النضالات غير متمفصلة مع نضال سياسي ثوري تقوده الطبقة العاملة التي تعاني أيضا من التشتت النقابي وتسلط البيروقراطيات النقابية من كل الأصناف.

لقد تم سحق انتفاضة الريف (نونبر 1958 إلى فبراير 1959) بأمر من الملك محمد الخامس وتنفيذ من ولي عهده الأمير الحسن والكولونيل أوفقيير مسنودا في ذلك من طرف كل القوى السياسية.

وقد وقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مشلولا عاجزا عن القيام بأي رد يذكر على القمع الدموي لانتفاضة 23 مارس 1965 وإعلان حالة الاستثناء واغتيال المهدي بن بركة الذي سبق له أن صرح تعليقا على هذه الانتفاضة بأن "الديمقراطية ليست يافطة تعرضها للسياح" بل دخل هذا الحزب إلى جانب حزب الاستقلال في مفاوضات مع القصر

النضال الحقوقي، أهميته وحدوده

ج. حسن

والتضييق عليها بمختلف الأساليب بما فيها الدنيئة، لكن الجمعية بقيت صامدة رغم بعض التراجع الذي يعرفه النضال الحقوقي عامة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

جل الجمعيات النسائية ومراكز الإنصات التي تستند إلى الدعم العمومي في اشتغالها أصبحت تسوق للخطاب الرسمي خاصة مع إقرار قانون الأسرة الذي جاء بعد نضالات كبيرة خاضتها الحركة الحقوقية والتقدمية عامة رغم محاولات الإسلام السياسي والقوى الرجعية عرقلة مشروع القضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين، هكذا أصبحت هذه الجمعيات وهذه المراكز كوكالات لتشغيل بعض الأطر التي لها إلمام بحقل حقوق الإنسان عوض إطارات للنضال من أجل حقوق الضحايا. أما جمعيات حماية المال العام، فرغم دورها الإيجابي في فضح نهب المال العام، إلا أن طريقة اشتغالها تدفعنا إلى طرح أكثر من سؤال حول أهدافها الحقيقية، خاصة وأنها كلها نخبوية وتستند فقط على القضاء المخزني لمعالجة الاختلالات، في حين أن هذا الأخير هو جزء من الداء الذي يجب معالجته بإقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا وتصديقا، يؤكد على أن مصدر كل السلط هو الشعب ويقر بالقضاء كسلطة مستقلة بعد تنقيته من كافة الأمراض التي تنخره وإقرار قانون "من أي لك هذا".

أما باقي الاطارات الحقوقية، فكون أغلبها موالية لأحزاب مندمجة في البنية المخزنية، فهي غير قادرة على إنتاج خطاب حقوقي ذي مصداقية ولا فعل يروم إلى تطوير منظومتنا القانونية انسجاما مع الشريعة الدولية أو النضال مع كافة الفرقاء الديمقراطيين/ات من أجل احترام حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها. وتبقى بعض الجمعيات المهتمة ببعض الحقوق الخاصة، تستجدي المخزن، عوض أن تناضل من أجل انتزاع حقوقها، لذلك فرغم أهمية النضال الحقوقي خاصة وأن عموم الكادحين/ات أصبحوا أكثر اهتماما بهذا المجال نظرا لعجز الدولة عن تحقيق مطالبها المشروعة، إلا أن عدم الربط الجدلي والخلق بين النضال الحقوقي والنضال السياسي وليس الحزبي وعدم إدراك محدودية النشاط الحقوقي يؤدي حتما بالأغلبية الساحقة، عمال، فلاحين، طلبة، معطلين، مهمشين/ات إلى الإحباط واليأس، مما يجعل مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات في معمعان الصراع، الأداة الوحيدة القادرة على الربط الجدلي والمبدع بين السياسي والحقوقي مهمة آنية لا تقبل التأجيل.

اختارت الحركة التقدمية المغربية النضال الحقوقي في بداية السبعينات كجواب على تعميم القمع من طرف النظام ومحاصرته لكل صوت حر ينادي بالحرية والديمقراطية واحترام القوانين على علاتها. هكذا تم تأسيس لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين أساس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وبعد ذلك تأسست عدة جمعيات أخرى، بإيعاز من المخزن أو أحزاب موالية له وأخرى تهتم بحقوق خاصة، كحقوق الطفل أو المرأة أو البيئة أو ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأقليات، أو الحقوق اللغوية والثقافية وجمعيات المحامين أو جمعيات حماية المال العام أو من أجل الشفافية... الخ

فإذا كانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تبنت مفهومي كونية وشمولية



حقوق الإنسان، وأصلت لأربع مبادئ أخرى وهي الديمقراطية والاستقلالية والتقدمية والجماهيرية، فإن أغلب الجمعيات الأخرى، ترفض مبدأ الكونية بمبرر أن لكل مجتمع خصوصياته مما يجعلها خارج الأطارات التي تناضل من أجل التغيير الحقيقي. كما أن أخريات ترفض مبدأ التقدمية، لكون هذا المفهوم ذو حمولة سياسية، وقد ردت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببراعة ويتأصل حقوقها عن هذا الادعاء الذي يروم جعل حقل حقوق الإنسان لتلطيف الواقع عوض المساهمة في تغييره وتقديم المجتمع عموديا وأفقيا، ويبقى المبدأ الذي تتفرد به الجمعية هو مبدأ الجماهيرية، لكون أن المتضررين/ات من انتهاكات حقوق الإنسان في شموليتها هي أوسع الجماهير الكادحة، لذلك هذه الجماهيري وحدها القادرة على انتزاع حقوقها والحفاظ على مكتسباتها عبر نضالاتها بمعبة نخبة متشعبة بثقافة حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها، ولن تستطيع أي نخبة النيابية عنها مهما بلغ صدقها ونزاهتها، وهذا ما جعل الجمعية تعرف انتشارا واسعا في مختلف المناطق ومختلف الفئات الذي دفع النظام إلى مضايقتها

أهمية النضال الجماهيري في التأطير السياسي

ج. حسن

النقابي بالمغرب بسيطرة البيروقراطيات على القيادات الوطنية والجهوية في أغلب النقابات.

أما الجمعيات الجادة فهي تساهم في نشر ثقافة بديلة، فمسرح الهواة مثلا حاول نشر وعي ثقافي ومسرحي يحاكي هموم الكادحين/ات، أما الأندية السينمائية فقد ساهمت في الرفع من الذوق الفني والوعي السينمائي لروادها كبديل على الثقافة المانعة التي تحاول مجموعة من الأفلام التجارية تمريرها.



كما ساهمت ولازالت مجموعة من الجمعيات في تأطير المواطنين والمواطنات في الأحياء الشعبية والدواوير للرفع من وعيهم/هن بحقوقهم، خاصة في كل ما يتعلق بالبنيات التحتية والمرافق العمومية الأساسية ودفعها إلى الاحتجاج من أجل حقوقها الاجتماعية المشروعة، عوض انتظار وعود المجالس الجماعية الفاسدة وعدم رهن مستقبل مناطقهم/هن بالانتخابات المخزنية، غير أن تأثير هذا النضال الجمعي والنقابي يبقى محدودا عندما لا يتم ربطه بالنضال السياسي العام. وهذا ما يجعل أغلب النضالات الجماهيرية لا تحقق أهدافها نتيجة ثقافة الاستقلالية بمفهومها الفج في أوساط أغلب الاطارات أو سيادة ثقافة الفئوية أو التبرير بكون العمل السياسي فاسد دون تمييز وبالتالي شرعنة العمل من داخل المجتمع المدني الخادم للمشروع الليبرالي.

وكاستنتاج، الحقل السياسي بالمغرب يعرف عدة تشوهات واختلالات، على أحرار وحرائر هذا البلد تصحيحها، كما على الفاعلين/ات الجمعويين التقدميين/ات والديمقراطيين/ات إدراك أن المراهنة على النضال الجمعي دون ربطه جدليا بالنضال السياسي من أجل التغيير الحقيقي للوضع القائم لن يكتب له النجاح، من هنا ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات القادر لوحده تصحيح كل هذه الاختلالات.

يعرف الصراع الطبقي عدة أشكال وتمظهرات، فهو يتجلى بشكل أساسي في الصراع الاقتصادي بين الرأسمال وقوة العمل المتمثلة في الطبقة العاملة المنتجة للثروة من خلال امتصاص الجزء الكبير لفائض القيمة التي تنتجها.

لكن لتسهيل وإخفاء عملية الاستغلال هذه، تلجأ الطبقات السائدة عبر الأجهزة الأيديولوجية للدولة حسب تعبير الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير إلى تحريف وتشويه وعي الجماهير الكادحة وتسييد ثقافة تكرر ثقافة الخنوع والقبول بأمر الواقع، من خلال برامج إعلامية موجبة وقوانين غير ديمقراطية وتوظيف الدين الإسلامي بمضمون رجعي إلى غير ذلك من الآليات، إلا أن عموم الكادحات والكادحين وقواها التقدمية والديمقراطية واليسارية خاصة، أدركت مختلف هذه الأساليب والآليات التي تستخدمها الطبقات السائدة عبر أدواتها الدولة المخزنية، لذلك عملت تاريخيا وخاصة منذ مرحلة مقاومة الاستعمار إلى خلق أدوات دفاعها الذاتي خصوصا عبر زرع ثقافة التضامن والتعاون والحفاظ على الهوية، فالمناطق ذات الأغلبية الأمازيغية مثلا خلقت فيها القبائل ثقافة "توية" وهو تعاون في عملية الحرث والحصاد وكذلك التضامن من خلال دعم كل عضو من الدوار أو القبيلة أصيب بسوء، مثل ضياع محصوله الزراعي أو ماشيته... الخ وذلك لتعويضه وتمكينه من المساهمة الإيجابية في كل ما يخص أسرته وقبيلته، خاصة وأن الدولة غير مهتمة بشؤونهم/هن عدى تحصيل الضرائب منها. هذا التضامن هو الذي مكن هذه القبائل من مواجهة جشع ويطش المخزن، وقد عملت هذه المناطق على تمرير ثقافة المقاومة والتضامن والوحدة إلى أجيالها عبر طقوس خاصة وأغاني ومختلف التعبيرات كالنسيج والمعمار... الخ أما في المغرب الحديث، فقد عملت القوى التقدمية عامة على التصدي للسياسات المخزنية من خلال نقابات وجمعيات ثقافية جادة، تنشر الفكر التحرري التنويري.

فمن خلال العمل النقابي، تعي الطبقة العاملة أن قوتها في وحدتها في الورشة والضيعة وقطاعيا أو كطبقة منتجة للثروة، لذلك يبقى الهدف الأسمى من العمل النقابي هو ترسيخ ثقافة التضامن والوحدة في صفوف العمال/ات، التي تحررها من الاستغلال رهين بالقضاء على الرأسمال نقيضها الأساسي، لكن للأسف هذه القيم النبيلة بدأت تتراجع بسبب عديد من الأمراض التي أصابت العمل

ضعف الحركة النقابية الإصلاحية وغياب الحركة العمالية الثورية

علي فقير

حزب كانصهار بين الطلائع العمالية والفكر الشيوعي، حزب حامل لمشروع المغرب الجديد، مغرب تنتفي فيه أسباب الاستغلال؛ الملكية الخاصة لوسائل وشروط الإنتاج.

ففي هذا الإطار، تكمن أهمية دور المنقذين الثوريين في سيرونة بناء أدوات التغيير الثوري، في مقدمتها الحزب المستقل للطبقة العاملة، والتحالف العمالي للفلاحين ومختلف الكادحين والكادحات، من فراشة...

الخلاصة: النضال النقابي ضروري، لأنه يعزز قوة العمال في مواجهة الرأسماليين لفرض على الأقل حقوق الاجراء المنصوص عليها في مدونة الشغل وفي قوانين أخرى، يقوي قوة الطلبة في النضال من أجل حقوقهم الجامعية... ينمي روح التضامن والصمود الجماعي، ويقوي من حظوظ فرض الحلول للمطالب الآتية...

النضال النقابي، يمكن أن يكون "أصفرًا" نتيجة التأثير السياسي للقيادات الإصلاحية التي تسعى إلى عزل الطبقة العاملة عن الصراع السياسي ضد الاستبداد المخزني، كما يمكن أن يكون "أحمرًا" نتيجة التأثير السياسي للمناضلين الثوريين الذين يربطون الحركة النقابية بالحركة العمالية في خدم الصراع الطبقي، يربطون النضال ضد الرأسمالي كضد الصراع ضد الطبقة البرجوازية الرأسمالية كطبقة.

القيادات.

- الاعتماد على المتفرغين الذين يلعبون دور الوساطة بين العمال والباطرنا مما يحولهم تدريجيا إلى بيروقراطيين "يفرملون" النضال الجذري...

ب - وعلى مستوى الحركة الطلابية، يمكن إبراز المظاهر الآتية:

- غياب ميدانيا لنقابة طلابية موحدة
- غياب الحركة النقابية الطلابية (وطنيا) في أهمية محطات الصراع الطبقي، وذلك خلافا لسنوات الستينات والسبعينات
- سيادة الحلقيية، والعنف الفصائلي...
- انحصار أغلبية المعارك الطلابية في مشاكل جزئية ومحلية (تأجيل تواريخ الامتحانات...)

ث - على مستوى إجراء الوظيفة العمومية: ضعف التنقيب، تفتي ظاهرة التنظيم الفئوي وانحصار دور القيادات النقابية في مسائل الترقية...

2 - غياب حركة عمالية ثورية

لا يمكن الحديث عن حركة عمالية في غياب إطار سياسي، تنظيم يعبر تنظيميا، وسياسيا وفكريا عن القضايا الاستراتيجية للطبقة العاملة وعموم الكادحين، في غياب

تتميز الحركة النقابية المغربية بضعفها جماهيريا (اقل من 8 في المائة من التنقيب)، وغيابها في الصراع السياسي ضد الاستبداد المخزني. كما يتميز الصراع الطبقي بغياب حركة عمالية حاملة لمشروع طبقي، حركة مؤطرة من طرف حزب الطبقة العاملة، الحزب المسلح بالفكر الشيوعي.

1 - الحركة النقابية حبيسة "الخزنية"

تعيش الحركة النقابية بالمغرب أزمة حقيقية.
أ - فعلى مستوى الحركة النقابية العمالية، يمكن إبراز مظاهر الضعف في النقاط الآتية:

- التشتت التنظيمي: أكثر من 20 نقابة
- ضعف الانخراط العمالي في القطاع الخاص
- جل القيادات النقابية مرتبطة بالوظيفة العمومية أو شبه الوظيفة العمومية
- جل القيادات النقابية مرتبطة بقوى سياسية بعيدة كل البعد عن مشروع الطبقة العاملة المرتبط بقضايا التحرر من الاستبداد وبمهام بناء مغرب وطني ديمقراطي شعبي على طريق المجتمع الاشتراكي.
- الحركة النقابية المغربية حبيسة المنظور الإصلاحية؛ لتلطيظ شروط الاستغلال وليس القضاء على الاستغلال.
- تدخل الدولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في صنع

الحركة النقابية في الظرفية الحالية والمهام المطروحة

عبدالله العمالي

والقوى الديمقراطية واليسارية حتى يلعب العمل النقابي دوره في الدفاع عن حقوق ومطالب المأجورين وفي التغيير الديمقراطي المفتوح على آفاق القضاء على الاستغلال:

- توحيد الجهود داخل المركزيات النقابية للدفاع عن المبادئ النقابية وتفعيلها؛

- المساهمة في تكوين وتأييد الطبقة العاملة لتدافع عن نفسها، والرفع من وعيها بجوهر الاستغلال الرأسمالي وبدورها في تجاوزه؛

- تنسيق وتوحيد النضالات وتوفير كل الدعم الممكن لها؛

- فضح القمع وضرب الحريات النقابية من طرف المخزن والباطرنا؛

- تكريس قيم التضامن وتطويرها داخل كل قطاع وبين القطاعات والمناطق، وبين المأجورين في مختلف المركزيات؛

- الدفاع عن ضرورة تععيد التنسيق بين المركزيات النقابية ليطال القطاعات والاتحادات، في أفق الوحدة النقابية المنشودة.

■ التفاني في خدمة مصالح المأجورين لتقديم نماذج مغايرة للبيروقراطية، ولاسترداد الثقة في العمل النقابي.

- فضح البيروقراطية والانتهازية والفساد النقابي، والدفاع عن الشفافية في التسيير والتدبير على كافة المستويات.

■ اعتبار الصراع من أجل ديمقراطية النقابات جزءا من الصراع من أجل سيادة الديمقراطية داخل الدولة والمجتمع.

■ الدفع باتجاه انفتاح العمل النقابي على الحركات النضالية الجماهيرية لتبادل الدعم فيما بينهم.

■ العمل في الاحياء الشعبية للارتباط بالطبقة العاملة، ولتقوية العمل النقابي.

■ الدفع في اتجاه انفتاح العمل النقابي على القوى الديمقراطية واليسارية باعتبارها حليفته الموضوعية.

■ ترسيخ وتطوير كل اشكال التنسيق والعمل المشترك والتضامن النقابي على الصعيد الجهوي والدولي.

الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم شهريا، وهناك تمادي مقيد في توسيع الفوارق بين الأجور العليا التي يتقاضاها الموظفون السامون والوزراء في القطاعين العام والخاص والأجور الدنيا التي يتقاضاها العمال وصغار الموظفين، إذ تمثل العليا أزيد من 50 مرة الدنيا؛ وهي الأكثر حيفا على الصعيد العالمي، وهناك سير حثيث نحو المزيد من تكريس الهشاشة في التشغيل من خلال الخصخصة التدريجية لقطاعات استراتيجية كالفوسفاط والماء الصالح للشرب وغيرهما... عبر التفويت لشركات الوساطة والمناولة والتدبير المفوض مما يحرم العمال من كافة الحقوق والمكتسبات، وهناك حالة لاسامير الفاضحة التي وصل فيها الأمر إلى التصفية القضائية؛ وتسير أوضاع المأجورين نحو المزيد من التدهور كما هو الشأن بالنسبة لعموم الجماهير الشعبية وهو ما أشرنا إليه سلفا.

وعلى العكس من ذلك فالنظام المخزني وحكومته الرجعية بدعوى تشجيع الاستثمار والحفاظ على المؤسسات الانتاجية، وهي إدعاءات تخفي وراءها خدماتها للرأسمال، نجدها تعفيه من المساهمة في أداء فاتورة الأزمة، بل تتكرم عليه بشتى الهدايا والامتيازات، سواء عبر الدعم المالي المباشر والتخفيضات الضريبية وغض الطرف عن التهرب والغش الضريبيين، ومنح التسهيلات فيما يخص الاستفادة من القروض البنكية، وغض الطرف عن الخروقات التي تطل قانون الشغل، وممارسة القمع والضغط على العمال حين الخوض في نضالات واحتجاجات.

في ظل هذه الأوضاع يجد المأجورون أنفسهم مضطرين للدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم من خلال التنسيقيات الفئوية أو من داخل حركات إجتماعية أو من خلال الاعتماد على قوتهم الذاتية والدعم اليسير لبعض القوى، أما ما تمارسه المركزيات النقابية من ضغط فهو دون مستوى الهجمات والتراجعات، وهو ما يندرج بالمزيد من التفريط في الحقوق والمكتسبات، وفي المزيد من فقدان الثقة في النقابات أي المزيد من إضعافها.

في المهام المطروحة

إن من بين المتطلبات المفروضة على النقابيين الديمقراطيين

المأجورين والحركة النقابية في الظرفية الحالية

إن أهم ما يميز الفترة الحالية هو استفحال أزمة النظام المخزني المالية والاقتصادية بفعل تبعيته للامبريالية (خاصة الفرنسية) التي تعاني من أسوأ وأخطر الأزمات منذ 1929، وهو يعمل جاهدا على تصريفها على حساب الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم المأجورين عبر هجمة مسعورة تشنها حكومته الرجعية على حقوق ومكتسبات الأجراء، كالهجوم على حق الإضراب من خلال تعميم الاقتطاع من الأجر الذي أصبح يمس الموظفين، والعمل على إصدار قانون تنظيمي للإضراب يهدف إلى تكبيله وليس إلى ضمانه كما هو مسطر في الدستور المنوح، زد على ذلك المس بالضمان الاجتماعي عبر مراجعة شروطه، وضرب مكتسبات المتقاعدين من خلال الزيادة في الاقتطاعات المخصصة للصندوق المغربي للتقاعد من 10% إلى 14% والزيادة في سنوات العمل إلى حدود 63 سنة قابلة للتמיד حتى 65 سنة، والتقسيم من المعاش بمقدار قد يصل إلى 65%، والرفع من عدد سنوات العمل لطلب حق الاستفادة من التقاعد أو الاستفادة منه، وهو ما أصبح معروفا نقابيا بالثلاثي الملعون، كما أن هناك ضغوط تمارس في اتجاه مراجعة مدونة الشغل لتكريس المزيد من الهشاشة والمرونة في التشغيل والأجور، دون الحديث عن الخروقات السافرة لمقتضياتها على علاقتها من طرف الباطرنا.

ويسجل تحقير غير مسبوق للمركزيات النقابية، بحيث أن الحكومة بدل الالتزام بالتفاوض بمأسسته وانتظامه على الأقل مرتين في السنة، استغلت ضعف النقابات بحيث ظلت ترفض لسنوات الجلوس معها لطاولة المفاوضات، وحتى حين الجلوس فمن أجل الدردشة ومحاولة تمرير مخططاتها التراجعية لا غير، وحتى تنفيذ إتفاق 26 أبريل 2011 فقد تم رفضه، بل إنها اعتبرت الزيادات التي عرفتها الأجور سنة 2011 خطأ ارتكبته الحكومة السابقة، وهناك تواطؤ فاضح مع الباطرنا في عدم تنفيذ الأغلبية الساحقة منها للزيادات التي عرفها الحد الأدنى للأجور بقيمة 10% على دفعتين (أي 5% على مدى سنتين)، زيادة على عدم الوفاء بالوعود الانتخابية للرفع من

في ذكرى رحيل حكيم الثورة

في السادس والعشرين من يناير 2008 رحل عنا من المكان الرفيق المفكر، القائد الثوري الوطني القومي الاممي جورج حبش، دون ان يرحل من الزمان ومن عقول رفاقه واصدقائه ومحبيه.... فقد كان الحكيم من بين مئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي القومي العربي، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى



قرن من الزمان، معلم بارز ومنازة متميزة، بل هو ظاهرة فلسطينية أضاءت - مع غيرها من الظواهر والمفكرين العرب - لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي المعاصر، وبنيت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمره ويخصبه ويطوره كل من استنار بفكر جورج حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته.

حكيم الثورة، القائد والمعلم جورج حبش، هو ليس آخر عمالقة النضال الوطني الفلسطيني، لكنه كان عملاقاً قومياً وأمياً من طراز خاص، كان وسيظل له حضوره البارز والمؤثر ليس على المستوى الفلسطيني، بل والعربي والعالمي، وشكل قدوة ومثالاً ونبراساً لرفاقه في الجبهة كما لكل المناضلين التقدميين والقوميين الديمقراطيين في أرجاء الوطن العربي.

غازي الصوراني

(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: قيادة وطنية موحدة بوجه ديمقراطي

حمزة حماد

الحوار في الجزائر الذي يأتي في ظل تأجيل جلسة المجلس المركزي، وتعطيل مؤسسات منظمة التحرير نتيجة غياب القانون، والتي من شأنها أن تشكل مدخلاً للشراكة الوطنية والتمثيل الشامل داخل أروقة المنظمة باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. والجدير ذكره، أنه لم يتبقى من اتفاق أو سوسو الملف الأمني والاقتصادي فقط، والذي عادة ما تتعاطى به القيادة الفلسطينية بعيداً عن الإجراءات السياسية الواجب اتباعها في إطار قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الذي يكفل الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني في ظل التعنت الإسرائيلي وعدم التزام إسرائيل بأي اتفاقات سابقة. وهنا لم يبقى أمامنا سوى ضرورة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والاتفاق على استراتيجية وطنية كفاحية تخدم تطلعات وآمال شعبنا.

وهنا أوجه النداء إلى القوى الديمقراطية على الساحة الفلسطينية والمشاركة في الحوار الوطني في الجزائر بأن تتفق على رؤية محددة يتم طرحها خلال الاجتماعات لتنفيذ خطوات ملموسة من أجل إنهاء حالة التفرد والهيمنة والمحاصرة الثنائية بين طرفي الانقسام، وتجسيد حالة التوافق الوطني الشامل داخل البيت الجامع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي إطار التحضير لجلسة المجلس المركزي التي لم تحدد بعد، أقترح أن يتم انعقاد الجلسة في دولة الجزائر الشقيقة باعتبارها راعية هذا الحوار الوطني، على أن تشمل هذه الجلسة حضور كافة الفصائل الفلسطينية الفاعلة ومنها حماس والجهاد الإسلامي، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، من أجل الاتفاق على مخرجات يتم تنفيذها خلال سقف زمني محدد.

إن إعادة الثقة بمنظمة التحرير الفلسطينية تبدأ بإعادة تفعيل القانون، ووقف كل أشكال التداخل بين مهام السلطة الوطنية والمنظمة، إضافة إلى تعزيز صلاحيات أعضاء المنظمة ومبدأ الشراكة السياسية الكاملة بين الكل الفلسطيني على أن تكون قرارات المنظمة هي القرارات النافذة لمواجهة التحديات الكبرى والمثالة أمامنا، والتي تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني بما يسهم في إعادة اللحمة لأبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده.

أو السلطة كجهاز إداري، وتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة، إلى أن تتحقق الانتخابات الشاملة ولو بشكل تدريجي والتي تشمل (رئاسية وتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني)، من أجل إحداث التغيير الديمقراطي على كافة المستويات، ومحاولة استنهاض عناصر القوة الفلسطينية ودورها الفاعل في تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي لعام 2015، 2018.



وهنا، مزجت الجبهة الديمقراطية من خلال هذه المبادرة بين الأهداف الوطنية المطلوب إنجازها والحياة العامة للإنسان الفلسطيني الذي انهكه الانقسام وتأثيراته على المستوى الوطني والحياتي، والذي أفرز نتائج مدمرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بشكل خاص، الأمر الذي جعل الجبهة تطرح خطتها ومبادئها التي تقوم على البدء بإجراء حوار وطني شامل، والعمل على وقف التراشق الإعلامي بين طرفي الانقسام، ووقف كل أشكال القمع والاعتقال السياسي، من أجل إيجاد مناخ مناسب يشكل رافعة حقيقية تخدم خارطة الطريق الجديدة والتي عنوانها الوحدة الوطنية.

حيث أن توقيت إعلان المبادرة جاء دعماً وسانداً لجهود دولة الجزائر الشقيقة وهي دائماً تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني عبر مراحل نضاله المختلفة، والتي تهدف إلى تحريك المياه الراكدة في الملف الفلسطيني المعنون بالمصالحة، كما أن هذا اللقاء الثنائي مع الفصائل الفلسطينية يأتي تحضيراً للقاء جامع لإنهاء حالة التشتت التي عطلت مناخي حياة الشعب الفلسطيني. ويكمن أهمية تنظيم هذا

تتميز الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بحكم موقعها السياسي والوطني وتاريخها الحافل في الفعل الفلسطيني العام ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، إلى احتكامها لعنصر المواظبة والالتزام الوطني نحو تحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية باعتبارها صمام الأمان لشعبنا، وهذا كان واضحاً في المحطات النضالية كافة للشعب الفلسطيني بمختلف مراحلها وظروفها

حين كانت ترفع دوماً شعار الوحدة على رأس أي فعل نضالي، لا سيما اليوم نمر في ظروف حالكة ما أحوجنا لأن نعزز هذا الدور النابع من المسؤولية الوطنية من أجل الخروج من المأزق المعقد، وإنهاء حالة التشتت الداخلية.

ليس بجديد على الجبهة الديمقراطية أن تطرح مبادرة سياسية عنوانها إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فكانت على مدار تاريخ شعبنا سباقاً في طرح نفسها للنموذج الوحدوي في كافة محطاتها النضالية، ومن أبرز مساهماتها "تشكيل القيادة الوطنية الموحدة" في فترة الثمانينات ودورها الطبيعي في اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، ومدى أهمية تأسيس هذا الإطار الذي وحد الجماهير في الأراضي الفلسطينية على صعيد المواقف السياسية والفعل الشعبي الميداني، أي تجسيداً لشعار "شركاء في الدم .. شركاء في القرار".

وإن أهم ما تناولته المبادرة السياسية في الجمع بين المعالجة الجذرية للمأزق الفلسطيني والذي يشمل الصراع السلطوي والاصلاح الوطني الشامل سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية

ما لم يكشف عنه الاعلام الغربي بخصوص الأحداث الأخيرة بكازاخستان

الحسين بوتبغى

2021 من إمكانية اندلاع احتجاجات قوية بكازاخستان. نظرا لكل ما سبق، يتوجب قبل اصدار احكام متسارعة بصدده ما وقع بكازاخستان، استحضر عوامل عدة منها: ان روسيا والصين قد وضعتا استراتيجيات قادرة على احتواء والحد من كل المحاولات الغربية لقلب الأنظمة إثر ثورات ملونة كما وقع ب "هونغ كونغ" و "بيلاروسيا". اما الاختراق الغربي بأسيا الوسطى فهو قديم، تواجد على شكل صيغة (5+1)، أي الجمهوريات السوفييتية السابقة زائد أمريكا، والهدف من هذه الصيغة هو تعزيز التواجد الأمريكي بالمنطقة بداية، ثم لاحقا، عرقلة المشروع الصيني الجديد "الحزام والطريق". بخصوص العلاقات الكازاخستانية الامريكية، فكازاخستان

من أوضاعها المعيشية ببدء احتجاجات سلمية للتعبير عن غضبها، لكن مجموعات أخرى غير معروفة وعنيفة استغلّت الواقعة لتعميم الفوضى وإسالة الدماء. لقد أستغل تجمع قليل أقيم بساحة الجمهورية امام "قصر البلدية" بمدينة "الماتني" من طرف مئات من المسلحين الذين قاموا بتعنيف المتواجدين بالساحة وتهديدهم، كما نكلوا بالصحفيين وأرغموهم على مسح ما التقطوه من صور لذلك المشهد الرهيب.

هذه المجموعات المسلحة هي المسؤولة على كل ما وقع من تخريب، وهي من حيث شكل تدخلها وتصرفاتها وتنظيمها تذكر بتشكيلات إرهابية مماثلة عرفتها كل من ليبيا وسوريا، وكذلك شوهدت بكل من أوكرانيا وبيلاروسيا. فالفوضى

كازاخستان شكلت جزءا من الاتحاد السوفياتي سابقا، هي بلد غني بثرواته المعدنية، أغلبية سكانه من الروس ويمثل حلقة مهمة في المبادرة الاستراتيجية "الحزام والطريق" بين الصين وأوروبا. منذ انهيار الاتحاد السوفياتي حكمت البلاد عشائر عائلية أوليغارشية، على رأسها عائلة سلطان نزرباييف (SULTAN NAZARBAYEV) الذي خلفه الرئيس الحالي، طوكاييف (TOKAYEV).

مرت بالبلاد انتفاضات شعبية قوية متتالية سنوات: 2011 ثم 2016 وكذلك 2019 وترجع أسبابها الى الإحباط والبؤس الذي تعاني منه الطبقات الشعبية جراء استحواذ الطغمة الكومبرادوية الحاكمة على عائدات البلاد وعلى رأسها الغاز والبترو، ولقد كان القرار المفاجئ للحكومة بالزيادة في ثمن الغاز النفطي المسال بمثابة الفتيل الذي أشعل الانتفاضة الشعبية الاخيرة. الاحتجاجات هذه بدأت بالجانب فامتدت لمدن أخرى منها العاصمة التجارية الماتني (Almaty) حيث اجتمع آلاف المتظاهرين ودخلوا في مواجهات مباشرة مع قوات الأمن. هذه التجمعات والاحتجاجات التي ابتدأت 2 يناير، تفجرت في المدينة البترولية "زهانوزين" (Zhanaozen) ثم انطلقت اشكال عفوية مماثلة بجهة "مانغستو" (Mangghystau)، وفي 4 من نفس الشهر احتلت الجماهير الشعبية الشوارع بأعداد غفيرة خاصة بالعاصمة التجارية وبالعاصمة السياسية "نور سلطان".



لها علاقات دبلوماسية وطيدة مع هذه الأخيرة بدأت منذ استقلال البلاد عن روسيا. فكازاخستان حاولت منذ استقلالها ان تبني علاقات متوازنة مع القوى الأوراسية المجاورة، الصين وروسيا، من جهة، ومع الولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى، لذلك فهي عضو بالاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة الامن المشترك (OTSC). هذا الوضع لم يمنحها من ان تخول للشركات الامريكية تدبير قسط كبير من انتاجها النفطي الذي يمثل 44% من عائدات خزينة الدولة. كما ان سنة 2020 عرفت نمو التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، ومعلوم ان كازاخستان تقوم منذ 2003 بتدريبات عسكرية مشتركة مع الحلف الأطلسي. في إطار هذا التعاون مع أمريكا قام الرئيس "طوكاييف" بالترخيص لهذه الأخيرة بفتح وتطوير مختبرات بيولوجية موروثة عن العهد السوفييتي، وتحوم شكوك كبيرة حول ما تقوم به الولايات المتحدة في هذه المختبرات التي فتحت امامها بمدينة الماتني (Almaty) "الماتني" و (Otar) «أوتار» القريبتين من الحدود الصينية-الروسية.

مما سبق نستخلص ان دول الاتحاد السوفييتي سابقا، كما التي كانت تنتمي للكتلة الاشتراكية، عاجزة تماما عن استيعاب ان الدخول مع الغرب في علاقات تعاون غير كاف للعيش معه في مأمّن، فالتاريخ يذكرنا بتكالب هذا الغرب، وخاصة أمريكا، على حلفائه المقربين، فما وقع مع نيكاراغوا والعراق و "بن لادن" خير دليل على ذلك. فإذا كانت واشنطن تنفي اية علاقة للغرب بالأحداث الاخيرة بكازاخستان، فان تواجد اجانب مدججين بالسلاح ومدربين على القتال ومحاولتهم استغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لزعزعة الاستقرار، وتزامن ذلك مع استعدادات روسيا للقاء مع الأمريكيين ومع حلف الناتو حول الامن، ما هو الا محاولة لإشعال فتيل الحرب على حدود هذه الاخيرة بالوجهتين الأوكرانية والكازاخستانية وابتزازها بهدف مساومتها على تقبل مقترحاتها وارغامها على تقديم التنازلات.

العارمة وشراسة العنف الذي ساد بكازاخستان ابتداء من 2 يناير 2022 قامت به، حسب المحللين، مجموعتين مسلحتين تطلق على نفسها "جبهة تحرير كازاخستان". هاتين المجموعتين تشتركان في القيادة، تعملان بشكل منفصل وتضم الى جانب الكازاخستانيين، عدد من الأجانب تم تدريبهم وتسليحهم ويعملون وفق خطط واهداف مسطرة سابقا، بحيث تخصصت كل مجموع في نوع محدد من العمليات. تتوفر المجموعتين على وسائل اتصال متطورة استطاعت ان تفلت من رقابة السلطات المحلية وبواسطتها تمكنت من اعداد وتوجيه تدخلاتها الإرهابية. فكان هدفها الأول هو نشر المعلومات الزائفة والمضللة، إثر ذلك قامت بالتدخل، وفي نفس الوقت، في كل من مدينة "الماتني" وبمدن أخرى بجنوب وشمال البلاد بهدف تهريب المواطنين. استهدفت مجموعة منها الاستلاء على المباني الحكومية واشعال النيران بها وأيضا سرقت الابناك والمتاجر الكبر ووضع المتاريس بالطرقات ومحاولات الاستلاء على المطار. غاية المجموعة هذه هي التغطية على مجموعة ثانية تقوم بالاستيلاء على مخازن السلاح ومستودعات الذخيرة والعتاد الحربي للشرطة والجيش. وقد تبين من خلال تفحص هويات الموقوفين منهم ان أغلبيتهم مواطنون أجانب، ما دفع الرئيس "طوكاييف" بطلب الدعم من (OTSC) روسيا، طاجيكستان، بيلاروسيا وأرمينيا، التي استجابت للطلب على الفور.

في 8 يناير، اي الوقت الذي بدأت فيه الدعاية الغربية تندد "بالتدخل الدموي للقوات الكازاخستانية في وجه احتجاجات سلمية ضد الفساد"، صرحت فيه السلطات بكازاخستان بتوقيف وعزل رئيس المصالح الأمنية "كريم ماسموف" بتهم الخيانة العظمى، كما ان التوجه الذي اتخذته الاحداث جعلها تندرج في إطار محاولة انقلاب بتواطؤ داخلي وبدعم من قوى خارجية. في هذا الإطار أشار متابعون للشأن الكازاخستاني ان المتهم الرئيسي بزعزعة الأوضاع بالبلاد، اي السفارة الامريكية، سبق لها وان «حذرت» منذ 16 دجنبر

إذا كانت كزاخستان تعرف من فترة لأخرى انتفاضات شعبية عارمة فذلك راجع لتضمر شعبي ترتب عن كون الجزء الكبير من الخيرات التي تزخر بها البلاد، وعلى رأسها الغاز والبترو، تذهب لجيوب الطغمة الحاكمة، بينما الفئات الشعبية تترج تحت وطأة الفقر والحرمان. ففي الوقت الذي تم فيه تجميد أجور محدودي الدخل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية وعرفت اثمان العقارات زيادات صاروخية. زيادة على ذلك فالانتفاضة تسبب فيها كذلك الفساد والمحسوبية والرشوة التي تنخر مؤسسات الدولة، فالحزب الحاكم حاز لوحده أغلبية المقاعد البرلمانية، والمنظمات الغير الحكومية المنتقد للأوضاع يتم ابعادها كلية او التحرش بها. والانتفاضة الأخيرة هي من أقوى الاحتجاجات التي شهدتها البلاد بعد انتخابات 2019 التي أوصلت الرئيس الحالي طوكاييف للحكم الذي تم اختياره من طرف ولي نعمته الرئيس "نزرباييف"، لذلك فهو ياتمر بأوامره نظرا لتولي هذا الأخير رئاسة مركز الامن الوطني، المؤسسة التي تشرف على كل الأجهزة الأمنية بالبلاد.

جائحة "كوفيد" التي حلت بالبلاد كما بباقي دول العالم، زادت مشاكل كازاخستان الاجتماعية والاقتصادية تعقيدا، حيث في 2020 بلغ الانكماش الاقتصادي قرابة 2.6%، ويعد ذلك صدمة بالنسبة لاقتصاد عرف ولفترة طويلة نموا مطردا امتد طيلة بداية الالفية الثانية وكذلك لسنوات بعد الازمة المالية العالمية 2009. لهذه الاعتبارات فاذا كانت الاحتجاجات التي انطلقت من "زهانوزين" قد تسببت فيها الزيادات المفاجئة في أسعار البترول الغازي المسال، فان التي تلتها وعمت جل المدن كانت ورائها أوضاع اجتماعية واقتصادية كارثية ترتبت عن السياسات النيوليبرالية المتبعة.

هذا الوضع الكارثي والحرمان الذي عانت منه مختلف الشرائح الشعبية، وتسبب في احتجاجات عارمة عمت جل المدن الكازاخستانية، تم استغلاله من طرف مجموعات مسلحة ومدربة قامت بالاستلاء على عدد من المؤسسات الحكومية وادمرت بها النيران. كما حاولت الاستيلاء على محطات الراديو والتلفزيون وكذا المطار. وبالنظر للأفعال المرتكبة بمدينة الماتني (Almaty)، فيبدو جليا ان ما ارتكب من تخريب لم يتم بشكل عفوي من طرف فئات شعبية فقيرة غاضبة، بل هي أفعال مخطط لها من طرف مجموعات مسلحة ومدربة أحسن تدريب. لقد قامت فئات شعبية استات

تتميش المرأة الفلسطينية سياسياً في الضفة الغربية

يارا هوارى

وقطاع غزة، ولا بُنيان الفصل العنصري، كعوامل رئيسية تساهم في الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة الفلسطينية. بل إن البيانات الصحفية والأدبيات الأخرى للحملة لم تذكر كلمة "الاحتلال" أو "إسرائيل"، ناهيك عن "الفصل العنصري" أو "الاستعمار". وهذا يعكس توجه خطاب المعونة الدولية ومجتمع المانحين إلى الحديث عن "المشاكل" و"المعوقات" لحقوق المرأة ضمن فراغ سياسي لتفادي أي انزعاج إسرائيلي. وهذا مثال جلي يُبين كيف أن الاعتماد على مجتمع المانحين جعل المنظمات الفلسطينية شريكة على مضض في تحييد كفاح المرأة الفلسطينية سياسياً....

إن إدماج المرأة في الحياة السياسية المؤسسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يزال سطحياً جداً في مستواه الحالي. وعلى الرغم من تطبيق الكوتا النسائية البالغة 20% في المجلس التشريعي الفلسطيني منذ 2006، بعد جهد جهيد من الناشطين الفلسطينيين والمنظمات النسائية، إلا أن هذه النسبة لا تزال متدنية....

حاولت السلطة الفلسطينية النهوض بوضع المرأة الفلسطينية في 2014 حين انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) دون إبداء أي تحفظات. وكانت أول بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفعل ذلك، واعتبرها المجتمع الدولي إشارة تدل على تقدم واضح على صعيد حقوق المرأة. غير أن هناك بعض المشاكل التي تجعل من انضمام السلطة إلى الاتفاقية أقل بريقاً مما قد يبدو. أولاً، لم يُنشر نص اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية للسلطة الفلسطينية، وبهذا تظل غير ملزمة للقانون المحلي. ثانياً، أصدرت المحكمة الدستورية العليا، المخولة بتنظيم مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني، قراراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 يتيح للمحاكم الامتناع عن تطبيق الاتفاقيات التي تخالف القانون الفلسطيني. وهذا يسمح بإصدار صلاحيات تنفيذية غير مستندة إلى لوائح تنظيمية ويسمح للجهاز التشريعي باستدامة السلطة الأبوية المسيطرة.

جسد المرأة كسلاح

...ما برح النظام الإسرائيلي منذ قيامه يستخدم الأساليب القائمة على النوع الاجتماعي استخداماً ممنهجاً لقمع الفلسطينيين. وهذا يساهم في ترسيخ القوالب النمطية حول النوع الاجتماعي والروايات الأبوية التي تستبعد المرأة من الحياة السياسية أو تستهدف الناشطات سياسياً. يتجلى الاستهداف بطرق عديدة تشمل التحرش، والتهديد بالعنف الجنسي، والحبس، حيث يُعدُّ الوسيلة الأنجع في الحد من العمل السياسي. فما انفكت القيادات النسائية السياسية يتعرضن للحبس على يد الاحتلال الإسرائيلي، بمن فيهن العضو في المجلس التشريعي خالدة جزار.

تتعرض النساء الفلسطينيات أثناء الاحتجاج إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في محاولة "لكسرهن". وعلى سبيل المثال، أمضت ختام السعافين، رئيسة لجان اتحاد المرأة الفلسطينية، ثلاثة أشهر قيد الاعتقال الإداري الإسرائيلي. وأفادت بأن الجنود الإسرائيليين التقطوا لها صوراً بهواتفهم أثناء الاعتقال وأخضعوها لتفتيشات عارية غير ضرورية....

...ختاماً يتعين الإجابة على السؤال التالي: هل يستطيع الفلسطينيون مواصلة الدرب نحو التحرير بينما نصف الشعب مهمش ومستبعد من العملية؟

الأمر الذي أتاح للمرأة حركةً أوسع خارج حدود بيتها بحجة النضال، وأدخلها مواقع كانت في السابق حكراً على الرجال، مثل الاجتماعات السياسية والخطوط الأمامية في المظاهرات، مما ساهم حتماً في تراجع السلطة الأبوية ضمن العائلة....

قوبلة الحركة النسائية في منظمات غير حكومية

استحدثت اتفاقات أوسلو إطار عمل جديد "للسلام" و"بناء الدولة"، وأحدثت كذلك تحولاً جذرياً في المجتمع المدني الفلسطيني، ومن ضمنه الحركة النسائية. فقد تدفقت المساعدات الأجنبية إلى فلسطين، وأدخلت المجتمع المدني في حالة من الاعتماد على الرعاية الخارجية. وفي

“ إن تحويل منظمات المجتمع المدني إلى كيانات مهنية وبيروقراطية أحدث مسافةً بينها وبين القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية. حيث بات التركيز منصباً على المواعيد النهائية للمشاريع، والميزانيات، ومقترحات التمويل، والتقارير السنوية، وكلها تخضع إلى مجتمع المانحين الدولي ”

حين كانت الأحزاب السياسية الداعم الأكبر لمنظمات المجتمع المدني قبل أوسلو، فإن هذه العلاقات تعرضت لإضعاف متعمد وتعطيلاً لهذه الروابط في حقبة ما بعد أوسلو. ويُطلق العديد من الباحثين على هذه العملية مصطلح "قوبلة المنظمات غير الحكومية"، وتصفها إصلاح جاد بوصف مناسب باعتبارها الظروف التي تتحول ضمنها "القضايا ذات الاهتمام الجمعي إلى مشاريع معزولة عن السياق العام التي تنشأ ضمنه، وذلك دون مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة فيها".

إن تحويل منظمات المجتمع المدني إلى كيانات مهنية وبيروقراطية أحدث مسافةً بينها وبين القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية. حيث بات التركيز منصباً على المواعيد النهائية للمشاريع، والميزانيات، ومقترحات التمويل، والتقارير السنوية، وكلها تخضع إلى مجتمع المانحين الدولي. إن التحول إلى أجندة يقودها المانحون أبعد منظمات كثيرة عن الخطاب السياسي حول التحرير والقومية. وقد خضعت العديد من المنظمات داخل الحركة النسائية إلى هذا التحول.

ومن الأمثلة الأخيرة لهذا التحول الذي قاده المانحون حملة "حقوقى قوة لنا" التي أطلقتها لأسبوع واحد في مطلع 2019 وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات فلسطينية غير حكومية، حيث هدفت الحملة إلى "رفع الوعي بحقوق المرأة الأساسية" وبالعنف الأسري على وجه الخصوص. وركزت الحملة على خمسة مجالات هي حق المرأة في حياة خالية من العنف، وحقها في الحصول على العدالة، وحقها في الحصول على المساعدة، وحقها في المساواة في الفرص، وحقها في حرية الاختيار. ولم تذكر الحملة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية

...بالرغم من أن المرأة الفلسطينية اضطلعت على الدوام بدور أساسي في نضال التحرر من النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، إلا أنها ظلت مهمشة سياسياً. وياتت اليوم تواجه تحديات أكبر من حيث النشاط والمشاركة السياسية.

المرأة الفلسطينية كفاعل سياسي

لطالما انخرطت المرأة الفلسطينية في السياسة ليس فقط كزوجة وأخت وأم وإنما كمقاتلة ومنظمة وقائدة ذات قدرة على الفعل لا تقاس بحسب علاقتها بالرجل. والناظر في التاريخ الفلسطيني يجد أن المرأة ظلت على الدوام حاضرة وفاعلة في الأوقات السياسية والوطنية الحاسمة، بيد أنها كانت مضطرة إلى التعامل مع التوترات ما بين العمل النسوي والعمل القومي والنضال المناهض للاستعمار....

... مزقت النكبة في 1948 نسيج المجتمع الفلسطيني، ودمرت البنية الاجتماعية والمؤسسية التي شيدتها الحركة النسائية في العقود السابقة. وفي 1964 تأسست منظمة التحرير الفلسطينية ووفرت المأوى المركزي والمؤسسي للعديد من منظمات المجتمع المدني التي أنشئت قبل النكبة. وأوجدت حركة البناء المؤسسي الكثيفة التي تلت ذلك فرص عمل ووظائف أكثر للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في 1965 وضم العديد من المنظمات النسائية تحت رايته، وأحيا بذلك الحركة النسائية الفلسطينية. قدّمت تلك المنظمات الخدمات التعليمية والطبية والقانونية والاجتماعية والمهنية للنساء، واضطلعت بجهود المناصرة والمؤازرة، وأقامت علاقات بغيرها من المنظمات النسائية حول العالم.

... وفي الفترة نفسها التي تأسس فيها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، انخرطت المرأة الفلسطينية أيضاً في المقاومة المسلحة، وقامت معظم فصائل العمل السياسي والقواتي الرئيسية بإنشاء معسكرات تدريبية خاصة بالناشطات الفلسطينيات. ومن المناضلات المعروفات ليلي خالد التي كانت عضواً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اليساري، واسترعت الاهتمام العالمي لدورها كقائدة لعملية ميدان داوسون، حيث أضحت أول امرأة تختطف طائرة. ومن ثم أصبحت متحدثة على صعيد التضامن الدولي. ومن البارزات أيضاً من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شادية أبو غزالة التي كانت من أوائل النساء الفلسطينيات المشاركات في المقاومة المسلحة في أعقاب 1967. وقد استشهدت أثناء تحضير عبوة ناسفة. وهناك أيضاً دلال المغربي، من حركة فتح، والتي شاركت في عملية عسكرية في 1978 واستشهدت خلال العملية التي أسفرت عن مقتل 38 إسرائيلي.

كسرت ليلي خالد وشادية أبو غزالة ودلال المغربي العديد من الأعراف القومية والتقاليد التي قصرت دور المرأة في النضال من أجل التحرير على رعاية أبنائهن وأزواجهن سواء المقاتلين أو المأسورين. وعلى الرغم من أن التنظيم والمشاركة في المقاومة المسلحة ساعد في تفنيد الافتراضات التقليدية حول دور الرجل والمرأة، إلا أن التوترات بين تحرر المرأة وبين العمل القومي ظلت راسخة. بل إن الكثيرين من الزعماء الفلسطينيين يفضلون التحرر الوطني على تحرر المرأة الفلسطينية لدرجة أن هذا الموقف صار العرف السائد.

وبعد عقدين من الزمن، أظهرت صور النساء والفتيات وهن يرشحن الحجارة ويتحدين الجنود ويتقدمن المسيرات في الانتفاضة الأولى علامات واعدة تُبشر بإعادة هيكلة اجتماعية. وفي تلك الفترة عكفت المنظمات النسائية على تعزيز مشاركتها في العمل الاجتماعي والسياسي،

معطلو بلدة "كرامة" بين مطرقة البطالة وسندان الوعود

والتي صارت منذ إعلان ميلادها بتاريخ 2019/12/16 الممثل الوحيد والشعري لحقوق ومطالب المعطلين بالمنطقة والإطار المحتضن لكل نضالاتهم حيث تدرك أن الشغل هو أفضل سبيل لخروجهم من وهدة الفقر وصون كرامتهم وتفعيم آمال هذه الفئة في حياة أفضل، فاختارت لنفسها الاصطفا في صف الجماهير الشعبية والانخراط بقوة في نضالات الشعب الكرامي تبعا لقاعدة "كل معركة جماهيرية صداها في الجامعة" ذلك أنها منبع للثوار والثورة، ومن بين أسوارها تعلم المثقف العضوي قول "لا" كما أعلنتها الروائي المناضل "مكسيم غوركي" في ظل الحكم القيصري بروسيا، لا لكل السياسات التصفية والتراجعية والإقصائية التي تنهجها الدولة المغربية، لا للتمهيش والتجويج في حق أبناء الشعب المغربي وعبره في حق أبناء كرامة الشامخة سموخ جبل "فردو"، تحت هذا الشعار خرجت التنسيقية المحلية للمعطلين بكرامة للشارع لتنفض عنه غبار السكون وتعيد الحياة لجناته وجدرائه، وتختار سبيل الممانعة والمجابهة عن طريق مجموعة من الأشكال الاحتجاجية والنضالية السلمية المعبرة عن سخط المعطلين بطريقة حضارية وراقية، من وقفات، مسيرات، اعتصامات، إضرابات طعامية...، وبفضل صمودهم المنقطع النظير استطاعت التنسيقية فرض التجاوب مع ملفهم، إذ بعدما باءت محاولات التئيس التي نهجها المسؤولين محليا وإقليميا بداية الأمر من خلال تجاهل مطالب التنسيقية وكنسها تحت البساط بالفشل، لم يكن من بد لممثلي الدولة سوى الجلوس على طاولة التفاوض مع لجنة حوار التنسيقية قصد إيجاد حل جذري للملف الذي عمر طويلا، فكان الحل عبارة عن وعود تقضي باستفادة المعطلين من عدة مشاريع في التشغيل الذاتي في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" الذي قد يضمن قوتهم اليومي، وفي الوقت الذي عبرت فيه التنسيقية عن حسن نيتها اتجاه هذه الوعود بتجميدها لأشكالها الاحتجاجية منتظرة تفعيل الاتفاق ووفاء المسؤول بعهد، تبين بما لا يدع مجالا للشك أن تلك الحوارات الماراطونية والوعود المقطوعة من طرف مسؤولي البلدة والإقليم بقيت حبيسة غرفة الحوارات ولم تعرف أجراة وتفعيلا لها على أرض الواقع، مما يؤكد جليا أن الحوار في ظل تلك التسويات كان مجرد خطة لاستنزاف المعطلين وخرطوم مياه عادمة تستعمله السلطة الإقليمية والمحلية بالبلدة باعتبارها ممثلة الدولة كلما انتشرت نيران الاحتجاج، الشيء الذي دفع بالتنسيقية إلى عودتها للميدان من خلال معتصمها المفتوح المرفوق بالمبيت الليلي الذي وصل يومه الثلاثين من معاناة البرد القارس وصقيع الليالي وخطر الكلاب الضالة...

وفي خضم سياسة الأذان الصماء والهروب إلى الأمام، ولعبة التسويق والحوارات المغشوشة تؤكد التنسيقية المحلية للمعطلين بكرامة أنها لن تستكين حتى تنتزع واحدا من الحقوق السامية التي يكفلها الدستور المغربي والمواثيق الدولية، وهو الحق في الشغل، وأنها ستستمر في خطها الكفاحي والنضالي من خلال أشكال تصعيدية متنوعة مفادها أنه لا تراجع ولا مهادنة حتى إحقاق الحق، ويمكن اعتبارا هذا الخطاب من طرف ممثليها بمثابة إنذار غير مشفر للمسؤولين بالبلدة حول ما سيصير عليه الوضع في قابل الأيام، لأن التهميش في نهاية المطاف ليس تفاعلة تسقط عندما تطيب ولكن لا بد عليك أن تجعلها تسقط.

**فإلى متى سيستمر شد الحبل بين المسؤولين وتنسيقية المعطلين بكرامة؟
عن المعتم**

نوعا من تقدم للوعي كما أسس له كارل ماركس، الشيء الذي أفرز مجموعة من المتغيرات جاءت على رأسها الانتفاضة الشعبية لسنة 2013 والتي خرج فيها المجتمع الكرامي ومدارسه عن بكرة أبيه للمطالبة بتحسين ظروف العيش والبنية التحتية التي لازالت تفتقر لأبسط الشروط بعدما كانت منعدمة آنذاك، على سبيل الذكر لا الحصر الغياب الشبه التام للأطعم والتجهيزات الطبية في المركز الصحي الذي يعد من إرث المستعمر في البلدة ناهيك عن معاناة سكان المداشر والجبال في تنقلاتهم نحو المركز لصعوبة التنقل إثر



رداءة المسالك الطرقية الغير المعبدة وانعدامها خاصة في فصل الشتاء الذي تعرف فيه المنطقة هطول مستويات قياسية للثلوج والأمطار مما يؤدي إلى انزلال تام لهؤلاء السكان عن محيطهم الخارجي...، لتليها انتفاضات تلاميذية ضمن وعاء الحركة التلاميذية، إلى جانب الوعي الطلابي للمعطلين الذي شكّل عبر التاريخ محركا أساسا للحركات الاحتجاجية، وذلك نظرا للحمولة الثورية التي تتمتع بها الفئة المثقفة، لذلك طالما عدت هذه الفئة الأكثر قضا لمضج الدولة - في هذا السياق بزغت التنسيقية المحلية للمعطلين بكرامة

“ تعيش بلدة كرامة عبر تاريخها على إيقاعات النسيان والنفي منذ أن انتظم تجمعها السكاني وخرج إلى حيز الوجود، إذ يؤثت معظم فضاءها الاجتماعي عبر التاريخ كما هو الشأن بالنسبة لعدد من بقاع المغرب المهمش الطبقة الفقيرة

الاجتماعية الأكثر استفحالا في المجتمع المغربي، وذلك اعتبارا لعدة أسباب وعوامل، تأتي في مقدمتها المقاربة التي تأسست عليها سياسة الدولة المغربية، القائمة أساسا على التفجير والتجهيل لتسهيل تطويع الهبات الشعبية التي يعرفها مختلف ربوع البلاد، والمطالبة بالتغيير ومن ثمة كبح جماحها، فيما تتخذ المقاومة الشعبية شكل المواجهة والاستماتة في وجه كلاكل الدولة بأجهزتها التي تتصف بسمة القمع والتنكيل والتسلط...، هذا الوضع لا يختلف عما تعرفه بلدة كرامة الواقعة بإقليم ميدلت في الجنوب

الشرقي للمملكة، على خط التماس للجهة الشرقية، وهي من ضمن ما يطلق عليه إجحافا بالمغرب غير النافع، وإن كان الوصف باطلا أريد به حقا، إذ تزخر هذه البلدة بعدة موارد أبرزها مناجم المعادن، والأراضي الفلاحية ونبته الأزير الطبية أو كما تشيع تسميتها بعشبة إكليل الجبل.. وبعد هذا وذلك، هناك العنصر البشري الذي يشكل أهم ثروة تقوم عليها نهضة الدول والأمم، فهل نجحت تلك المقاربة في إخماد فتيل الاحتجاجات وإطفائه؟ وهل جهزت الدولة بدائل لامتناس غضب الفئات الشعبية - خاصة فئة المعطلين - التي ترى في الاحتجاج والنضال سبيلا لتحقيق حقوقها وانتزاعها؟ وكذا لمعالجة التفاوتات الاجتماعية بين الطبقات المشكلة للمجتمع والتي تزداد هوتها اتساعا؟ وإلى أي حد ساهمت الوعود المقدمة من طرف المسؤولين ضمن جولات الحوار بوصفه ورقة "جوكر" تلعبها الدولة كلما اشتد النضال والاحتجاج وحمي وطيسه في حل المشاكل أو تقليصها؟

تعيش بلدة كرامة عبر تاريخها على إيقاعات النسيان والنفي منذ أن انتظم تجمعها السكاني وخرج إلى حيز الوجود، إذ يؤثت معظم فضاءها الاجتماعي عبر التاريخ كما هو الشأن بالنسبة لعدد من بقاع المغرب المهمش الطبقة الفقيرة، التي تعتمد على سواعد أبنائها في تحصيل قوت يومها، وهو ما يدفع بالعديد من شبابها إما للهجرة وركوب قوارب الموت بحثا عن الجنة المفقودة، أو الانتقال خارجها للبحث عن العمل بفعل افتقارها إلى معامل ومصانع من شأنها أن تحتوي الوضع المزري الذي يعيشه أبناء البلدة بفعل التهميش المقصود من طرف الدولة لهذه الرقعة الجغرافية، غير أن التحاق مجموعة من أبنائها بالجامعات جعلها تعرف

"مثقّف" الثقافة

السائدة

حسن آيت اعمر

إن التعريف البسيط للثقافة السائدة يتجلى من خلال مزيج من القيم الاخلاقية والروحية والقانونية المقبولة عند معظم اعضاء مجتمع معين. هذه الثقافة لا تنفصل عن إشكاليات المجتمع وأزماته وتآزماته.

فمن هم "المثقفون" الذين ينتجون ويغذون هذه الثقافة؟

إنهم أولئك الذين يديرون حقل الثقافة الشعبية، بفضل أسمائهم "المعريّة" الا معترف به، إنهم رأسماليون مضاربون في بورصة الرموز، إنهم



بيروقراطيو المقدس الشعبي على حد تعبير عالم الاجتماع المغربي - عبد الصمد الديالمي - كالفقيه، الساحر، شيخ الطريقة، الشوافة، العشاب، الراقي... فخطاب هذا النوع من "المثقفين"، يرجع في نهاية المطاف الى مشاكلهم واشكالياتهم الخاصة، ولا علاقة له - لهذا الخطاب - بالمشاكل والاشكاليات الجمعية والمجتمعية الحقيقية المجردة.

يمكن الجزم ان هناك قطيعة مطلقة بين هذا "المثقف" والثقافة العاملة، لكنه، هذا المثقف، موضوع احايين عديدة بالإنصات الى اقوال الفقيه والساحر والمشعوذ مثلا، او الى تصريحات العامة تجاه "ثقافتهم"، لكنه يتعامل مع هذه المعطيات كمادة خام من اللازم تحويلها من خلال مقاربات منهجية ومعرفية. في المقابل نجد "مثقف" الثقافة السائدة يغلق جميع المنافذ بينه وبين اساليب ومخرجات المعرفة العلمية العقلانية، ويحاربها بشتى الوسائل، لكي لا تصل "سوستها" الى ادمغة "الزبناء"، وتصبح تجارته باثرة !!

لكن التساؤلات الذي تفرض نفسها وبإلحاح، هل "مثقف" الثقافة السائدة يقبل ان يكون موضوعا للبحث العلمي؟ ام انه دائما يُجبر الباحث العلمي (الذي هو مثقف من نسق اخر مخالف عنه) على الصمت، وان لا يتناول الكلمة من أجل تحليله كموضوع؟

قراءة في كتاب: "أبي، هذا الحركي" (Mon père, ce Harki)

للصحفية الفرنسية دليلا كرشوش.

حسن آيت اعمر

المسيطرة عليها بأنها "عار، تمرد، ظلم، غضب، دموع، رغبة في الصراخ وفي العراك، أبكي من حالتي وأمتلئ غيظا لأنني لم أختَر أن أكونها. أجزّ حقدًا ضد أبي وضد بلدي الأصلي وضد البلد الذي أعيش فيه، وضد نفسي، إنه جُرّحي الحميمي وحزني السري. مُهانة يوماً، ومتمردة يوماً آخر، وتائهة بشكل مؤكد، لقد ركنت للصمت طويلا" عاملت فرنسا، الحركيين الجزائريين باعتبارهم أهالي indigènes (نظام للسكان الأصليين مطبق في المستعمرات الفرنسية منذ أواسط القرن 19، لا يعتبرون مواطنون ويحرمون من الجنسية الكاملة والحقوق الشاملة)، فيما اعتبرهم الجزائريون خونة، بحسب ما أوردت دليلا كرشوش في كتابها هذا، والذي اكتشفت خلاله أن أباه لم يكن خائنا، ولا حركيا، بل كان عنصرا سوريا في جبهة التحرير الوطني، ولكن وشاية بعضهم جعلته يفر إلى فرنسا. وأمام إلحاح الكاتبة على أبيها يُصدر هذا الاعتراف الملتبس، رفض قائلا "الجزائريون كانوا يعتبرونني خائنا، فهل كنت تريدني أن أبدو كذلك خائنا في نظر الفرنسيين؟".

مضى (العمل تم نشره سنة 2003)، قمت بتتبع اثار ماضيها في المخيمات حيث عقلتها فرنسا، فهذا الماضي وحاضري الان متداخلان ومعقودان وممزوجان بشكل حميمي. تبقى هذا القصة تاريخا لهما، لكن بالنسبة لي فهي رحلة بحث وتقصي. إنها رحلة على طول خط الخزي والعار. اكتشفت من خلالها مدى فظاعة الاقصاء المجتمعي وتحلل الانسان من انسانيته".

بعد ان قطعت الصحفية كرشوش البحر الابيض المتوسط، وصلت الى الجزائر، تابعت رحلتها الى قرية والديها، حيث وجدتها في حرب مع الحركات "الاسلامية"، التقت بأفراد من عائلتها، وتحدثت إلى بعض من ساكنتها، في هذه اللحظة، فعلا، تأكدت من ان والدها كان "حركيا"، نظرا لدوره "القذر" في الحرب الجزائرية، وصراعاته واسراره كذلك.

قررت دليلا ان تكسر جدار الصمت الذي يلف هذه القصة، وتوصلت الى قناعة مفادها: لماذا أكتب هذه الشهادات؟ بكل بساطة لا تجاذب اطراف الحديث مع والدي !!

تضيف دليلا ملخصة المشاعر

"أبي، هذا الحركي" (Mon père, ce Harki)، عنوان كتاب أصدرته دليلا كرشوش، سنة 2003، وهي فرنسية من أصول جزائرية، ازدادت سنة 1973 بمخيم ل"الحركيين" بفرنسا، وهي ابنت الصغرى لأسرة كبيرة تتكون من 11 فردا.

تعمل صحفية بجريدة "الاكسبريس" الفرنسية. هذا العمل عبارات عن شهادات تؤرخ لفترة "ملتبسة" من تاريخ الجزائر، إبان حرب التحرير ضد الاستعمار.

تقول الكاتبة في بداية هذا الكتاب: "في طفولتي، كنت أحب والدي، لكن لما وصلت سن المراهقة، أصبحت أكرهه، لأنه كان "حركيا"، أي انه كان يدعم ويقاوم إلى جانب القوات الفرنسية اثناء الحرب الجزائرية. كنت اعتقد منذ مدة طويلة، أن أبي كان خائنا، لأنه لم يسبق له ان نفي هذه التهمة، او تجرأ بمناقشتها حتى. أمام صمته هذا، قررت أن أتبع اثار خطواته نحو الورا، حيث كان فلاحا والدي بجانبه ترعى الغنم. لكن حياتهما ستتقلب رأسا على عقب ذات صباح من يونيو سنة 1962". تسترسل دليلا قائلة: "أربعين عاما

ماسح الأحذية (2): الكابوس

بوجمة بنطويهر

القوي.. اللعنة عليكم.. أولاد...}. وأحس برودة غريبة تدب في جسمه الواهن، وخيل إليه ان الكوخ يدور في منحنى معاكس لمنحنى دوران عقارب الساعة، وغدا الكوخ كأنه مركبة فضائية تستعد للإقلاع.

ووقع بصره على بقعة ضوء ذهبية على هيئة حصان مجنح، في زاوية من الكوخ، وتهايا له انه يمتطي صهوته حاملا سيفا يطوح به في الفضاء يصدر بريقا يتسامى نحو الأفق البعيد. يتبعه سرب من النوارس والحمام وهي تحوم حول قوس قزح بألوانه الزاهية، فيتحول المشهد إلى هالة ضوئية متوهجة. ولم يخرج من هذا الحلم الجميل، إلا ضجة مفاجئة، على سطح الكوخ، أساغ السمع، فتبين له أن مصدر الضجة، عراك عنيف بين هرين متشردين. وسرعان ما هدأت الجلبة، وعاد الهدوء. ليُدخل في لحظة تأمل، فكري قانون الغاب، والصراع من أجل البقاء، وغريزة الموت والحياة، وأشياء أخرى.

ورغم السكون الذي يخيم عليه، كان يسمع قطرات الماء المتهاوية من ثقب السقف وهي ترتطم بالأرض المتربة، أو تصطدم بشيء من محتويات المكان، فيتبادر وقعها إلى سمعه هتافات متظاهرين، وقد امتزجت بأصوات وقع أحذية عسكرية تتحرك بانتظام، و "بطقطقات" مفاتيح الحواسيب، وشخير الطابعات.

فلا زالت صور المحققين والمخبرين الذين احتجزوه، وحققوا معه - مستخدمين كل أساليب الضغط والتهديد والترهيب - تستحوذ على فكره، وتطفو على سطح مخيلته. وقد استبد به احساس عارم بالظلم و"الحكرة"، جراء ما تعرض له من أشكال التجريح والتعنيف والإهانة... تناول علبة السجائر بجواره، أشعل سيجارة، ونفث الدخان في الفضاء، لينضاف الى حُزم الضوء، وظلال الاشياء في الكوخ على نذرتها ليزداد المشهد قتامة. التفت الى الجدار، وهمس كأنه يخشى ان يسمعه واش لثيم، فليل أذان: {حكم

في الليل البهيم، يتمدد في كوخه المتواضع في ركن تحت نافذة لا شكل لها، مغطاة بقطعة "كارتون" تحجب كل شيء: النور والهواء، وحتى الآمال والاحلام، البرد يقض مضجعه، يتسلل الى عظامه فيحرمه الراحة والنوم، رغم يومه العسير، المليء بالعناء والشقاء.

يشعر بانقباض شديد، لم يجد له تفسيرا، يحدق في الظلام فلا يرى الا خيوط ضوء شحيحة، كثيفة ومتشابكة، تتسلل من الثغور التي تملأ الجدران والسقف. شدة المشهد، وراح يتأمله، وكأنه يقرأ لوحة سريالية متداخلة الظلال والضياء.. يوشحها السواد والبياض.. رسومات وأشكال وهمية، مخاتلة تنسجها مخيلته، فتتحرك هواجسه وأشجانه.. وتهب خواطره، فيتقلب فوق فراشه "الكارتوني" مستجديا سنة، لكن دون جدوى.

وفاحت في المكان رائحة الرطوبة والدخان والترية المبللة، وكأن المكان جوف قبر سقته أمطار الشتاء البارد.



بمناسبة 24 يناير التي تصادف حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سنة 1973، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، الرفيق أيوب حبراي، المنسق الوطني لفصيل طلبة اليسار التقدمي، عضو الكتابة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بتطوان، وعضو المكتب المحلي لشبيبة النهج بتطوان. شكرا للرفيق أيوب على تلبية الدعوة.

معركة جماهيرية في الشارع صداها في الجامعة ولكل معركة طلابية في الجامعة صداها في الشارع". ولعبت دور المفجر للعديد من الانتفاضات أهمها انتفاضة 23 مارس 1965 إلى جانب الحركة التلاميدية وانخرطت بشكل فعال في كل الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب في الستينات والسبعينات وعانت حتى هي نصيبا وافرا من حملة القمع والاعتقال التي كان يشنها النظام القائم، بالإضافة للمواقف السياسية المهمة التي رفعتها النقابة الطلابية

لا يمكن اعتبار ان الازمة الذاتية هي السبب الوحيد في تراجع الحركة الطلابية لكن يمكن اعتباره السبب الاول. لان سياسات النظام وقمعه للعمل النقابي والسياسي بالجامعة كان ايضا سبب في تراجع الحركة الطلابية وضعفها لكن هذا لا يعني ان الحركة الطلابية تبقى مكتوفة الأيدي امام هذا الهجوم ففي كل موسم يناضل مناضلو ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من اجل العديد من المطالب لكن تبقى تلك التضحيات لا ترقى لحجم المكتسبات وهذا راجع بالأساس لغياب التنظيم بمعنى ان هناك سببين مرتبطان بشكل جدلي ساهما في اضعاف الحركة الطلابية سبب ذاتي يتجلى في غياب التنظيم واخر موضوعي يتجلى في هجوم المخزن على قطاع التعليم.

4 ما هو طرح فصيل طلبة اليسار التقدمي لتجاوز الوضع الراهن؟

أريد الإشارة ان يوم 24 يناير هو كذلك ذكرى تأسيس فصيل طلبة اليسار التقدمي كامتداد سياسي وتنظيمي للنهج الديمقراطي في الحركة الطلابية وكشكل من أشكال الاستمرارية للجبهة الموحدة للطلبة التقدميين والطلبة القاعديين دون أن يكون بديلا لأي منهما. و الأهم ان تأسيس الفصيل لم يكن رغبة ذاتية في اضافة رقم جديد في الحركة الطلابية بل هو نتاج موضوعي لتحليل وتقييم الوضع الراهن للحركة الطلابية. و يطرح على عاتقه إلى جانب فصائل التوجه البيروقراطي مهمة توحيد وتنظيم نضالات الحركة الطلابية محليا و وطنيا وذلك من أجل اعادة بناء أوطان قاعديا جماهيريا، لكي تعود الحركة الطلابية لتلعب دورها المميز في الصراع الطبقي بالمغرب و من اجل النضال ضد القرارات النيوليبرالية للدولة في قطاع التعليم، ويعتبر أن التنظيم هي الحلقة الغائبة في كل النضالات التي تشهدها اغلب الجامعات المغربية وكانت هناك العديد من المحاولات أهمها لجنة 23 مارس والاضراب الوطني الذي كان هذا الموسم، سأتطرق قليلا للاضراب الوطني لأنه حدث تاريخي مهم في الحركة الطلابية حيث كان اخر اضراب وطني يعود ل بدايات التسعينات ولعبت فيه فصائل التوجه الديمقراطي دورا مهما في التنسيق بين المواقع الجامعية والسهر على تأطير وتسيير الاشكال النضالية واتجاهها في المقابل رفضت فصائل التوجه البيروقراطي الانخراط في الاضراب الوطني وجرت الجماهير الطلابية بمواقع تواجدتها لاشكال نضالية ثانوية في المرحلة لا ترقى لحجم التضحيات التي كانت الجماهير مستعدة لتقديمها بعد الرفض الطلابي الكبير الذي قابل القرار المنظم لمباراة التعليم العمومي.

معركة جماهيرية في الشارع صداها في الجامعة ولكل معركة طلابية في الجامعة صداها في الشارع". ولعبت دور المفجر للعديد من الانتفاضات أهمها انتفاضة 23 مارس 1965 إلى جانب الحركة التلاميدية وانخرطت بشكل فعال في كل الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب في الستينات والسبعينات وعانت حتى هي نصيبا وافرا من حملة القمع والاعتقال التي كان يشنها النظام القائم، بالإضافة للمواقف السياسية المهمة التي رفعتها النقابة الطلابية



منذ المؤتمر الرابع التي كانت جلها معارضة لتوجه القصر واتباعه نذكر منها الموقف التاريخي من النظام القائم والموقف من القضية الفلسطينية والعديد من المواقف المناهضة للإمبريالية والسياسات الطبقية التي ينفجها النظام المخزني تطبيقا لإملاءات الدوائر الامبريالية، ناهيك عن آلاف الطلاب الذين كانوا يتكفون كل سنة في الكليات ويخرجون ليلعبوا دور مهم في باقي واجهات الصراع الطبقي وفي التنظيمات السياسية والنقابية المناهضة.

3 ماهي الأسباب التي جعلت الحركة الطلابية تتراجع عن دورها في مناهضة اختيارات الدولة وقراراتها؟

بعد أربع عقود من الحظر العملي فقدت فيه الحركة الطلابية توجهها وهياكلها التنظيمية محليا ووطنيا، اصبحت اليوم عاجزة على التصدي لمخططات المخزن وعلى الانخراط الفعال في النضال الشعبي العام. حيث فقد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب جماهيريته مما فتح المجال لبروز فصائل التوجه البيروقراطي التي تحاول جاهدة تشتيت الحركة الطلابية وتمارس العنف ضد اي فعل وحدوي ومنظم مما زاد في تعميق الأزمة الذاتية للحركة وسهل على المخزن تطبيق بنود وقرارات طبقية التي ساهمت بطريقة او بأخرى في تعميق الأزمة كان

1 ماذا يعني لكم يوم 24 يناير 1973

- عرفت الحركة الطلابية قفزة نوعية خلال المؤتمر 15 وأصبحت تلعب دورا مهما في خريطة الصراع الاجتماعي وتفتتت تنظيميا، هذا ما لم يُعجب النظام المخزني وسارع لشن حملة اعتقالات واسعة صيف 73/1972 وأعلن الحظر القانوني للمنظمة يوم 24 يناير وكان الهدف من هذا القرار هو إقبار الحركة الطلابية واضعافها

بالنسبة لنا هذا اليوم يعبر باللموس أن الحركة الطلابية أزججت النظام وأربكت حساباته وهذا راجع للدور الريادي الذي كانت تلعبه الحركة الطلابية في الصراع الطبقي آنذاك ويعبر كذلك على النهج القمعي الذي يشنه النظام المخزني ضد كل التنظيمات المناهضة في المغرب خصوصا في السبعينات وما عاشته منظمة إلى الأمام من قمع واعتقال دليل اخر لهمجية هذا النظام.

2 هل يمكنكم اعطاء فكرة مختصرة حول دور الحركة الطلابية في الصراع الطبقي قبل حظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب؟

- أولا: وجب على الإشارة أن الجماهير الطلابية فرضت على النظام المخزني رفع الحظر القانوني على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وأخر السبعينات وهذا القرار جاء بفضل صمود الجماهير الطلابية امام حملة القمع والاعتقال التي شنها النظام بعد قرار الحظر وتشبثها بهياكلها القاعدية، وما نعيشه اليوم هو حظر عملي جاء كنتيجة مباشرة لعدم نجاح المؤتمر 17 و اثره كذلك سلبا على الحركة الطلابية

- ثانيا: لعبت الحركة الطلابية دورا مهما في الصراع الطبقي بالمغرب حيث كانت دائما تُأثر وتتأثر بالمناخ السياسي السائد بالبلاد وتُرجم هذا التأثير في شعار "لكل

من وحي الأحداث

إجراء القرعة لمن يموت

التيبي الحبيب

في طورنطو بكندا أعلنت المستشفيات عن الخصائص في الأدوية لمواجهة كوفيد 19، لأن الكميات قليلة بالمقارنة مع الطلب. وكحل لهذه الأزمة المستفحلة، اهتدت إدارة بعض المستشفيات لإجراء القرعة بين المرضى لتوزع على الراحين الوصفات العلاجية وطبعا من لم يحالفه الحظ يذهب لحال سبيله مع كل ما يعنيه ذلك من أخطار قد تهدد حياته.

لم يقتصر الفشل في توفير الأدوية وحتى الكميات على كندا بل انفجرت الأزمة في إيطاليا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة... فالرأسمالية المتوحشة لا تنتج الأدوية الكافية ولا تلزم نفسها بتوفير التغطية الصحية لجميع المواطنين والمواطنين وعلى قدم المساواة. الماكينة الإنتاجية تشتغل في مجالات أخرى أكثر ربحا. ولما تحول قطاع الصحة إلى سوق أكثر جلبا للأرباح، أطلقت يد "بيغفارما" (الشركات الاحتكارية لصناعة الأدوية) في فرض شروطها لتوزيع اللقاحات وبالكميات التي تستطيع إنتاجها، وبالأمثلة التي تحددها وبذلك حققت أرباحا خيالية.

هذا هو أحد أوجه الفشل الكبير والاستراتيجي للمنظومة الرأسمالية المعولة، وقد عرت جانحة كوفيد 19 على هذه الحقيقة حتى باتت مفهومة وملموسة من طرف الجميع.

على بعد بضعة آلاف من الكيلومترات من طورنطو، توجد حضارة أخرى ومنظومة اقتصادية مختلفة نوعيا وهي الحضارة التي بناها النظام الاشتراكي في كوبا. في هذا البلد الصغير والمحاصر منذ أكثر من 60 سنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إسقاط النظام الكوبي؛ ففي هذا البلد الذي حقق مكسب التغطية الصحية ومجانبة الخدمات الجيدة، لا يمكن لشعبه أن يتخيل مثل هذا الحل الغريب الذي لجأت إليه السلطات الطبية في طورنطو بإجراء قرعة من سيموت لعدم توفر الوصفة الطبية لمحاربة كوفيد 19. لقد أنتجت كوبا ما يكفيها من الأدوية لمقاومة كوفيد ونحن على يقين بأنه لو آتحت الفرصة ورفع الحصار عن كوبا لسارعت بإرسال الأدوية إلى كندا كما قامت بذلك في بدايات الوباء لما أرسلت الأدوية والخبراء إلى إيطاليا والعديد من بقاع العالم.

فالآفات والأوبئة ليست قدرا محتوما على البشرية. يمكن مواجهتها والتغلب عليها بالعلم والاكتشافات الجديدة وبالتطبيقات العظيمة في صناعة الأدوية. لكن المانع الكبير هو النظام الرأسمالي الذي يسلب كل شيء بما فيه الأمراض الفتاكة ويجعلها مصدرا للربح الخيالي. إن السبب الأساسي في هذه الوضعية المتأزمة يكمن في وجود هذا النظام الاقتصادي المفترس والجشع؛ وللتخلص من هذه الآفات وجب القضاء على نمط إنتاج الرأسمالية وبناء الاشتراكية ومنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

أوكرانيا : تناقض مصالح النيتو يؤجل الحسم

مصطفى خياطي

تلوح بعقوبات على شخص بوتين وليس على الدولة الروسية. ومن أجل تخويف أوروبا والعالم من أي تحرك عسكري روسي داخل أوكرانيا، قال بايدن أن العقاب ستكون كارثية على كل أنحاء العالم وشبهها بنتائج الحرب العالمية الثانية.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى أطماع روسيا استراتيجية، فإنها تهدف إلى تنظيم انتخابات عامة في أوكرانيا وفرز حكومة موالية لروسيا، ثم إعادة النظر في اتفاقيات والتزامات ما بعد الاتحاد السوفييتي، وخصوصا تلك التي تم تمريرها في سنوات ال 90 إبان حكم بوريس يلتسين التي اتسمت بضعف ووهن روسيا. روسيا تريد كذلك في حال فشل هذا المخطط، إلى إقرار حكم ذاتي في شرق أوكرانيا.

يذكر كذلك أن روسيا متحكمة الآن في الوضع على الأرض، حيث بالإضافة إلى ضمها لشبه جزيرة القرم مما يعني سيطرتها على منافذ البحر الأسود، فإنها تسيطر كذلك بواسطة "انفصاليها" على شرق أوكرانيا، بالإضافة إلى وجودها المريح على طول الحدود الشمالية مع بيلاروسيا. وهذه معطيات ميدانية لها كلمة الفصل وتجعل من نوايا الغرب الامبريالي والنيتو وأطماعه هناك مستحيلة التحقق بالقوة.

الأوكراني، خصوصا وأن بيده ورقة اتفاق 1994 الذي يقاوض فيه وحدة أراضي أوكرانيا بتسليم الأسلحة النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، ونقلها إلى روسيا.

أما اقتصاديا، وفي ظل سيادة الاهتمام الرأسمالي بتشغيل وسائل الإنتاج، وفي غياب ناطق باسم قوى الإنتاج (الطبقة العاملة)، فإن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عندما اجتمعوا يوم الاثنين الماضي في بروكسيل، اتفقوا على أن أي عقوبات قد تفرض على روسيا ستكون لها عواقب وخيمة وتكاليف اقتصادية واجتماعية باهضة، لأن أي تخفيض لشراء الغاز والبتترول من موسكو ستكون له آثار سلبية مباشرة على الآلة الإنتاجية والمستهلك الأوروبي عامة على المدى القصير وبسرعة، استحضارا لارتفاع أسعار الطاقة أولا، ثم اعتماد الأوروبيين في ثلث استهلاكهم على الطاقة المستوردة من روسيا التي تغطي حاجيات 27 دولة أوروبية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا. وانطلاقا من هذه المعطيات الاقتصادية ذات العمق الاجتماعي، وانصراف دول الاتحاد الأوروبي إلى مراعاة مواطنيها حفاظا على "السلم الاجتماعي" ومجابهة السياسة الحمائية التي تنتهجها أمريكا وإنجلترا المنسحبة مؤخرا من هياكل الاتحاد الأوروبي؛ أمام هذا الوضع بدأت الإدارة الأمريكية

تبعاً للمقال الصادر في الموضوع، على هذه الصفحة من العدد 440، وتتبعاً لتطورات الملف على المستوى السياسي والدبلوماسي والعسكري، نحاول هنا رصد آخر المستجدات التي تستحق أهميتها من حجم التناقضات وتضارب المصالح الآنية والاستراتيجية داخل المعسكر الغربي. فمن جهة هناك موقف التحالف الأنجلوسكسوني (بريطانيا وأمريكا)، الذي يستخدم حلف شمال الأطلسي لخوض حربه الاقتصادية ضد روسيا والصين، ويتذرع بميثاق الحلف حول الدفاع المشترك، ويقحم دول أوروبا الغربية وخصوصا قواها الكبرى مثل ألمانيا وفرنسا في تدويل أزمة أوكرانيا. ومن جهة أخرى تتوجس دول الاتحاد الأوروبي من أي تحول في الوضع الراهن من شأنه أن يؤثر على سريان إمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا.

التناقض الحاصل إذن هو داخل مكونات حلف شمال الأطلسي، الذي يدرك تمام الإدراك أنه لا يشكل جبهة موحدة قادرة على منع فلاديمير بوتين من دعم "انفصاليي" شرق أوكرانيا ودفعهم للقيام بعمل عسكري، إذ كيف لا وهو الذي حشد حوالي 100000 جندي على الحدود. ومع ضعف الجيش الأوكراني، فإن بوتين هو الآخر يدرك أنه لا توجد دولة أوروبية قادرة على إرسال جيوشها لدعم وإسناد الجيش

حول الوضع في السودان، قرأنا لكم: "في انتزاع السلطة"

أساسي التمسك بالوحدة القاعدية التي على أساسها تبني التشكيلات القيادات لحركة الجماهير المنظمة المناط بها أن تكون جاهزة ومستعدة لاستلام السلطة. إن الوصول إلى هذا الهدف بإجماع القوى الحية سيفرض على المجتمع الدولي وأصدقاء السودان موقفاً مغايراً إما مع الثورة والتحول الديمقراطي السلمي وأما مع الدكتاتورية والعنف المنهج ضد الثوار.

لتتحد قوى الثورة وتنجز أدواتها المجرية في تنظيم الجماهير العاملة في أماكن العمل والسكن والدراسة، ولتبدأ في عملية التحضير للإضراب السياسي العام، والعصيان المدني ولتتقدم في شجاعة وجسارة لانتزاع حقوق الجماهير وهزيمة أعداء الثورة.

" الميدان 3882، الثلاثاء 25 يناير

2022"

بداية طرح المبادرة الأممية لم نسمع أو نرى أي خطة من جانب الانقلابيين تشير إلى أي تراجع حول انقلاب 25 أكتوبر ومراميه المدمرة لمسيرة الثورة والانتقال الديمقراطي.

في ظل هذا الجو السياسي المعقد تقدمت العديد من القوى السياسية باتجاه الوحدة، وحدة العمل المشترك، وأقر بعضها بالأخطاء التي ارتكبتها وأبدت النية لتجاوز الأخطاء والعمل على الوحدة، مع استخدام العديد من الخطوات التكتيكية التي تقود لبناء أرضية الوحدة والوعاء السياسي في شكل مبادرات أصبحت أقرب لبعضها باتجاه هزيمة الانقلاب العسكري وانتزاع السلطة وبناء الحكم المدني الديمقراطي الكامل.

إن إنجاز هذه المهمة، هي ليست فقط مهمة القوى الجذرية لوحدها بل المهم الاستفادة من تجارب الماضي، وبشكل

تجارب شعبنا منذ الاستقلال وحتى الآن أثبتت بأن قوى اليمين وأعداء التغيير الاجتماعي هم الذين يضيّقون بالديموقراطية وبحرية التنظيم والتعبير، وتضيّق كذلك بالتغيير وبالنشاط المستقل للجماهير، هذه القوى المعادية للثورة هي التي تلجأ إلى العنف البدني واللاقانوني لتقليص مساحة الحقوق والحريات الأساسية. ونشهد اليوم وبشكل أوضح من الشمس الحارقة أمام أعيننا، ملاحم الصراع الضاري الذي تخوضه جماهير شعبنا وقواه الحية لاسترداد الثورة والسير بها في طريق استكمال مهام الفترة الانتقالية.

ورغم محاولات القوى الدولية - أمم متحدة، مجتمع دولي، مجتمع إقليمي- الداعية إلى إجراء حوار بناء بين أطراف العملية السياسية- والتي تشمل حسب رأيهم السلطة الانقلابية، إلا أنه منذ